الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية و تجارة دولية

دور مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

دراسة تحليلية لحالة الجزائر 2000 – 2019

اعداد الطالبتين:

- مباركة لجدل الصيد
- نجود عرعار

اشراف الدكتور :

- د.عدنان محيريق مشرفا
- د. عبدالحق طير مشرفا مساعدا

لجنة المناقشة:

د. عبد القادر عبيدلي	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
د . عدنان محيريق	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
د .عبد الحق طير	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا مساعدا
د. عقبة خضير	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي جعل التربية مشتقة من اسمه وجعل أشرف الأعمال المربين والصلاة والسلام على سيد الخلق والمرسلين صلى الله عليه وسلم ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين – آمين–

نشكر الله عز وجل و نحمده حمدا يليق بجلال وجهه الكريم وسلطانه العظيم أن وفقنا إلى انجاز هذا بالبركة والتسيير راجين أن يتقبله الله قبولا حسنا وينفعنا وغيرنا به.

من استعاذكم بالله فأعيذوه ومن سألكم بالله فأعطوه ومن أتى إليكم بمعروف فأكفلوه فإن لم نجدوا فأدعوا له.

– أخرجه البهيقي–

وعليه فإن واجب العرفان يدعونا أن نتوجه بالشكر والعرفان إلى أستاذنا الفاضل الدكتور **عدنان محيريق** والاستاذ **طير عبد الحق** الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل بوافر التوجيهات القيمة والانتقادات الهادفة الناتجة عن خبرته العلمية التي أخرجت هذا العمل في صورته النهائية.

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع استاذتنا الأفضل في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية الذين قدم لنا يد المساندة المعنوية والعلمية خلال مشوارنا الدراسي طيلة ثلاث سنوات إلى غاية وصولنا إلى هذا المستوى العلمي.

الاهداء

الحمد الله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى واهله ومن وفى أما بعد:

انه لا يسعني في هذه اللحظات التي لعلني لا املك أغلى منه أن اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الى:

الى من ساندتني في صلاتها ودعائها الى من سهرت الليالي تنير دربي.

الى من تشاركني أفراحي ومأساتي الى نبع العطف والحنان الى أجمل ابتسامه في حياتي الى اروع امرأة فلوجود:

امي الغالية

الى من علمني ان الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة الى الذي لم يبخل على بأي شيء الى من سعى لأجل راحتي ونجاحي الى أعظم وأعز رجل في الكون: **أبي العزيز**

الى الذين ظفرت بهم هدية من الأقدار إخوة فعرفوا معنى الأخوة الأعمدة التي أضل ارتكز عليها للصمود إخوتي وأخواتي فردا فردا.

الى المعادلة التي ترسم منحنى حياتي: أصدقائي وزملائي في الجامعة.

الى الذين عرفناهم من قريب او من بعيد من صديق او حبيب مر فحياتي وكان جزءا منها.

الى كل من ساندني وكان خير عون لي في انجاز هذا البحث.

الى كل هؤلاء اهدي هذا البحث المتواضع.

الاهداء

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة . . . وها أنا ذا أختم بحث تخرجي بكل همة ونشاط .

وأمتن لكل من كان له فضل في مسيرتي ، وساعني ولو باليسير ، الأبوين والأهل والأصدقاء والأساتذة المبجلين . .

أهديكم بحث تخرجي....

الملخص

من أجل استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر تسعى الدول الى توفير مناخ الاستثماري مناسب في ضل التحديات والتطورات التي تعرفها الساحة الدولية، في ضل هاته التطورات قامت الجزائر بعدة اصلاحات اقتصاديه وتحفيزات، إضافة إلى العديد من القوانين والتشريعات، جاءت هذه الدراسة لتهدف إلى توضيح واقع المناخ الاستثماري في الجزائر وأثره على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة الممتدة بين (2000-2016) ، وتم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي، في الدارسة والتي أبرزت عدة نتائج من أهمها أن النجاح في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط بتوفير ظروف وشروط اقتصادية وامنيه وسياسية ملائمة، ورغم الجهود التي بذلتها الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها مازالت بعيدة نوع ما عن ما هو متوقع.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الاجنبي، الاستثمار الاجنبي المباشر، المناخ الاستثماري، البيئة الاقتصادية.

Abstract

In order to attract foreign direct investment, countries seek to provide a suitable investment climate in light of the challenges and der international arena, In light of these developments, Algeria undertook several economic reforms and incentives, in addition to many laws and legislations, this study aimed to clarify the reality of the investment climate in Algeria and its impact on foreign direct investment in Algeria during the period between (2000- 2016), the descriptive and analytical approach was followed, in the study, which highlighted several results, the most important of which is that success in attracting foreign direct investment is linked to providing appropriate economic, security and political conditions and conditions, despite the efforts made by Algeria to attract foreign direct investment, it is still somewhat far from what is expected.

the Key words:

foreign investment, foreign direct investment, investment climate, economic environment.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان.....

الاهداء.....

فهرس المحتويات I

فهرس الجداول IV

فهرس الأشكال V

المقدمة: 7

الفصل الأول: الإطار النظري لمناخ الاستثمار

تمهيد: 12

المبحث الأول: مناخ الاستثمار..... 13

المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار..... 13

الطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار..... 14

الفرع الأول: المناخ السياسي والأمني 14

الفرع الثاني: المناخ الاقتصادي..... 14

الفرع الثالث: المناخ القانوني والإداري 15

الفرع الرابع: المناخ الاجتماعي..... 15

المطلب الثالث: شروط تحسين مناخ الاستثمار..... 16

ألفرع الأول: سياسة الترويج المستهدف للاستثمار..... 16

الفرع الثاني: السياسات المتعلقة بالحوافز المالية والتمويلية..... 17

الفرع الثالث: الحوافز المرتبطة بالضمان ضد المخاطر 19

المبحث الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر..... 23

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر. 23
الفرع الاول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: 23
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر. 24
الفرع لأول :أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية 24
الفرع الثاني :أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي..... 26
المطلب الثالث: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر..... 26
الفرع الاول: الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة المستقبلة. 26
الفرع الثاني : الاثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر. 28
المبحث الثالث: الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية 30
المطلب الأول: الدراسات العربية..... 30
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية 33
المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة 34
خلاصة الفصل:..... 36

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لمناخ الاستثمار في الجزائر

تمهيد:..... 39
المبحث الأول: تطور مناخ الاستثمار في الجزائر 40
المطلب الأول: تطور قانون الاستثمار في الجزائر..... 40
الفرع الاول: قانون الاستثمار لسنة 1993 40
الفرع الثاني: قانون الاستثمار لسنة 2001..... 41
الفرع الثالث: قانون الاستثمار لسنة 2006 42
المطلب الثاني: الهيئات الداعمة للاستثمار في الجزائر..... 42
الفرع الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:..... 42

الفرع الثاني: وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارAPSSI: 45
الفرع الثالث: هيئات دعم أخرى: 47
المطلب الثالث: مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال المؤشرات الإقليمية والدولية..... 50
الفرع الأول: المؤشرات الإقليمية 51
الفرع الثاني: المؤشرات الدولية 52
الجدول رقم (2): الوضعية التنافسية للجزائر وتونس والمغرب..... 54
الجدول رقم (4): مؤشر تقويم المخاطر القطرية 2002-2009 56
المبحث الثالث: تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... 60
المطلب الأول: تحليل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2017م 62
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... 67
المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... 68
المبحث الثالث: الفرص والتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... 69
المطلب الأول: فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. 69
المطلب الثاني: تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 70
خلاصة:..... 73
الخاتمة: 75
قائمة المراجع:..... 79

فهرس الجداول

الجدول رقم (1): الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد مركزي..... 48
الجدول رقم (2): الوضعية التنافسية للجزائر وتونس والمغرب..... 54
الجدول رقم (3): وضع الجزائر في مؤشر الأداء والإمكانيات خلال الفترة (2000-2010) 55
الجدول رقم (4): مؤشر تقويم المخاطر القطرية 2002-2009 56
الجدول رقم (5): التقدم في الإصلاح الهيكلي (2000-2004) 58
الجدول رقم (6): مؤشرات الإدارة الرشيدة 59
الجدول رقم (7):حجم الاستثمار الأجنبي الًمباشر الوارد إلى الجزائر(2000_2008).الوحدة: دولار أمريكي.62
الجدول رقم (8): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال(2010-2017). دولار 64

فهرس الأشكال

الشكل رقم (1): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (2000_2008).الوحدة: مليون دولار أمريكي. 63

الشكل رقم (2): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال (2010-2017) الوحدة: مليون دولار أمريكي. 64

الشكل رقم (3): عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... 70

المقـــدمة

المقدمة:

إن القيام بتحليل مناخ الاستثمار يعد اليوم من بين الانشغالات الرئيسية لبلد مثل الجزائر، خاصة وان هذا البلد يجتاز مرحلة انتقالية تعرف تحولات وتغيرات كبيرة تم القيام بها خلال السنوات الأخيرة.

وهنا نحاول القيام بتحليل مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال دراسة تحليل مختلف العوامل المؤثرة على القرارات الاستثمارية للمستثمرين الوطنيين والأجانب وقصد التمكن من التقييم الجيد لمناخ الاستثمار في الجزائر اعتمدنا في دراستنا هذه على تحليل عدد من المؤشرات الكمية مثل معدلات النمو والتضخم ومستوى احتياطات الصرف الأجنبي والمديونية الخارجية ونوعية البنية التحتية للمواصلات والاتصالات ونظرا لأهمية العوامل المؤسساتية في توصيف مناخ الاستثمار فإننا نخصص لها حيزا مهما من هذه الدراسة قصد معرفة نوعية مناخ الاستثمار في الجزائر مقارنة بالدول الأخرى.

وبالرغم من التحول الذي عرفته العديد من الدول النامية في توجيهاتها من رفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السعي لاستقطابه وتشجيعه، إلا إن الطفرة الهائلة له لازالت متمركزة أساسا في الدول المتقدمة مستثنية بذلك اغلب الدول النامية ولتي لا يصلها سوى جزء قليل منه، ويرجع ذلك إلى كون قرارات المستثمرين الأجانب ليست عملية ارتجالية، بل تخضع إلى مجموعة كبيرة من العوامل تشكل في مجملها ما يعرف بمناخ الاستثمار، والذي يتكون من مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية المستقرة، وفعالية السياسات الاقتصادية التي تدعم التوازنين الداخلي والخارجي، وإقامة أسوق المال وتطوير النظام المصرفي، ووضوح وشفافية القوانين، وإنشاء الهيئات المشرفة على الاستثمار وتفعيل أدائها، مع ضرورة مراجعة النظم الضريبية والجمركية بعناية كافية تتيح مختلف الحوافز والضمانات، والالتزام الدولي بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته بإمضاء الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف وتطبيقها، ولا تتوقف مختلف العوامل السابقة الذكر على الأوضاع الحالية فقط، بل تمتد إلى التطورات والتوقعات المستقبلية.

وتعتبر الجزائر من ضمن الدول النامية التي أقرت مع بداية عشرية التسعينات إصلاحات اقتصادية جسدت خبر وفاة النظام الاشتراكي، والانفتاح على اقتصاد السوق للتكيف مع التحويلات العالمية، فأكدت بذلك شعار الباب المفتوح إمام الاستثمار الأجنبي المباشر، واتخذت كل التدابير والإجراءات الأزمة لتوسيع مشاركة رأس المال المحلي الخاص والأجنبي في عملية التنمية لتحقيق مجموعة من الأولويات، خاصة ما تعلق بخلق فرص عمل، وتلبية الحاجيات الأساسية للسوق المحلية، وترقية الصادرات خارج المحروقات.

1/ الإشكالية الرئيسة:

مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسة التالية:

ما هو دور مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

2/ الأسئلة الفرعية:

إن هذا السؤال الرئيسي يحمل عدة أسئلة فرعية يمكن إدراجها فيما يلي:

- ماهية المحددات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- كيف يتوزع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر قطاعيا وجغرافيا؟
- ما هي مواطن القوة والضعف في مناخ الاستثمار في الجزائر؟

3/ فرضيات الدراسة:

- تعتبر التغيرات المؤثرة في سلوك المستثمر وفي قراره مكون من مكونات مناخ الاستثمار ومن المحددات الجاذبة للمستثمر الاجنبي سواء السياسية، الاقتصادية، القانونية، الإدارية، الاجتماعية والثقافية.
- هناك تحسن في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر المستقطب في الجزائر لكن تبقى متواضعة مقارنة بحجم الفرص والامكانيات المتاحة.
- الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر قطاعيا يستهدف البترول بدرجة الاولى، أما جغرافيا فأغلب الاستثمارات فيها تحمل الجنسية الامريكية والاوروبية.
- تعتبر كثرة الموارد الطبيعية وحجم السوق من النقاط الإيجابية في مناخ الاستثمار في الجزائر، بينما تغير قوانين الاستثمار وبطء الاجراءات الادارية وتعقيدها من أبرز النقاط السلبية.

4. مبررات اختيار الموضوع:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الاهداف التالية:

- عرض وتقديم الإطار الفكري، والنظري لمفهوم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال ما تناوله المفكرون الاقتصاديون في أبياتهم عبر مختلف المدارس.
- الوقوف على واقع مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.
- استخدام نموذج للاستثمار مطبق على واقع الجزائر يعني بالاستثمار المرغوب ويظهر دور الدولة والتوقعات المستقبلية تلقي الضوء على حجم الاستثمار الامثل.

5. أهداف الدراسة:

نهدف من هذا البحث إلى:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة دور مناخ الاستثمار في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لمعرفة العوامل التي تقف أمام تطور الاستثمار الخاص وتقديم الاقتراحات المناسبة لتحسين ظروف جذب الاستثمار الخاص الوطني .

. التطرق إلى مكونات المناخ الاستثمار وموقعها في قرارات المستثمر الأجنبي بالإضافة إلى مؤشرات تقييمها

. محاولة إزالة الغموض الذي يكتنف الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بالتطرق إلى مختلف جوانبه باعتباره ظاهرة معقدة.

. الأهمية التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر عند استقطابه.

6. أهمية الدراسة :

يكتسب موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، لما له من أهمية بالغة في تنمية البلدان النامية، والحصول على العديد من المزايا كالتكنولوجيا، والعملات الصعبة، والخيرات الإدارية ....، كما تشكل عملية تشجيعه وحمايته مظهرا من مظاهر انفتاح الاقتصاديات واندماجها في الاقتصاد العالمي، وعاملا من عوامل تفعيل العلاقات الاقتصادية بين الدول، ويوضح هذا البحث أهمية المناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث من الممكن إن يساهم مع من سبقه من أبحاث في هذا المجال في وضع خطط التي تمكن من تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر

9. المنهج والأدوات المستخدمة:

نظرا لطبيعة البحث، فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمنا بوصف العلاقة بين مناخ الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا تحليل ووصف واقع الاستثمار الأجنبي في لجزائر.كما تم استعمال المنهج الاستقرائي من خلال الاعتماد على الملاحظة في استنباط واستقراء النتائج من خلال ما أتيح من بيانات ومعلومات. ولانجاز هذا العمل تم الاعتماد على مجموعة من المراجع باللغة

العربية و اللغات الأجنبية والاستعانة بالمجلات والدوريات والبحوث المتخصصة الوطنية والدولية واستخدام البيانات الإحصائيات الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة.

11. محتوى البحث:

لقد اقتضت دراستنا تقسيم البحث إلى فصلين كما يلي:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان الإطار النظري لمناخ الاستثمار، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول مناخ الاستثمار، أما المبحث الثاني فقد تضمن المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تم التطرق في المبحث الثالث إلى دراسة قياسية.

الفصل الثاني: جاء هذا الفصل تحت عنوان الإطار التطبيقي لمناخ الاستثمار في الجزائر، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول تطور مناخ الاستثمار في الجزائر، و المبحث الثاني كان تحت عنوان تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما المبحث الثالث فقد تضمن فرص وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري لمناخ الاستثمار

تمهيد:

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للقطر وللفرص الاستثمارية، ذلك أن المستثمرين الوطنيين والأجانب لا يقررون توطين استثماراتهم في منطقة إلا بعد فحص الشروط العامة لذلك المناخ.

ومن جانب أخر، يمكن ربط مفهوم الاستثمار بمجمل السياسات الاقتصادية التجميعية، وذلك من خلال تعريف البنية الاقتصادية المستقرة المحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد التجميعي، بأنها تلك التي تتسم بعجز طفيف في الموازنة العامة، وعجز محتمل في ميزان المدفوعات، بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدة الأجنبية، أو الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية، والتي تتصل أيضا بمعدلات متدنية للتضخم، وسعر صرف مستقر، وبنية سياسية ومؤسسة ثابتة وشفافة، ويمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات.

ومن اجل التعرف على دور مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مناخ الاستثمار.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية

المبحث الأول: مناخ الاستثمار

المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار

لا ينتقل رأس المال من بلده الأصلي إلى البلد المضيف إلا إذا توفر له مناخ استثماري يحقق له ما يهدف إليه وهناك عدة تعار يف لمناخ الاستثمار نذكر منها:

يعرف مناخ الاستثمار بأنه: "مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر، وتقنعه بتوجه استثماراته إلى بلد دون أخر، وهذه مسالة تتفاعل فيها العوامل الموضوعة مع العوامل النفسية، كما أن عناصر مناخ الاستثمار تتفاوت من بلد إلى أخر، والتي تتمثل همها في سياسات الاقتصاد الكلي والأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري والنظام الضريبي، قوانين العمل والنظام القضائي وفعاليته في حسم النزاعات التي قد تواجه المستثمر".[1]

ويعرف أيضا بأنه: "مجمل الأوضاع والضر وف المكونة للمحيط الذي يتم فيه الاستثمار، فهي تشمل الظروف السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، الأمنية، القانونية والإدارية المؤثرة على حركة رؤوس الأموال".[2]

أيضا مناخ الاستثمار هو: "مناخ عام ومستمر يضمن نشاط المنشآت الاقتصادية على نمو ديناميكي دائم يجتذب الاستثمارات، فالمناخ الجيد للاستثمار لا يحتاج لتشريعات خاصة أو استثنائية لجذب بعض الاستثمارات، بل تكون مجمل تشريعاته مشجعة للاستثمار وهو يشمل جميع جوانب نشاط الشركة ومحيطها الذي تنشط فيه، منذ إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية وتامين الموافقات والتراخيص وتامين التمويل ومستلزمات التشغيل وتسويق الإنتاج في الداخل والخارج، والتعامل النقدي والمالي والضريبي. بل وحتى مجمل لجوانب الاقتصادية والاجتماعية العامة التي تنشط الشركة فيها فتؤثر عليها سلبا وإيجابا".[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن مناخ الاستثمار هو مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وبالتالي تؤثر في حركة رؤوس الأموال، فالمناخ الجيد للاستثمار لا يحتاج لتشريعات خاصة أو استثنائية لجذب بعض الاستثمارات، بل تكون مجمل تشريعاته مشجعة للاستثمار وهو يشمل جميع جوانب نشاط الشركة ومحيطها الذي تنشط فيه.

---

[1] البحار سعيد، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة 1991،ص126.

[2] جميلة الجوزي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، الدول العربية نموذجيا، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 17، المجلد 1، جامعة الجزائر ،2008، ص ص:147.148.

[3] سعيفان سمير، مقالات في الاقتصاد والإدارة في سوريا، الطبعة الأولى، مطبعة اليازجي، دمشق،2000، ص108.

الطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار

تعرف مكونات مناخ الاستثمار على أنها مجموعة متغيرات تحيط بالمشروع وتؤثر بقراراته، لكنها تخرج عن سيطرته،[1] وبالتالي فان مناخ الاستثمار ينطوي على مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة معينة،[2] ويتكون مناخ الاستثمار من:

الفرع الأول: المناخ السياسي والأمني

يعتبر الاستقرار السياسي والأمني شرطا أوليا ضروريا لأي استثمار محلي أو أجنبي، ويرتبط بالاستقرار السياسي، بما يعرف" بالفساد السياسي"، الذي يؤدي عادة إلى انعدام المنافسة الحرة السليمة وانعدام الشفافية، مما يؤدي إلى عدم إمكان اتخاذ القرارات الاقتصادية في إطار واضح من القواعد المعلنة والمعروفة، ويؤثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل أهمها:[3]

*النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو دكتاتوريا.

*موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية.

*دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف، درجة الوعي السياسي لديها، ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: المناخ الاقتصادي

يمثل المناخ الاقتصادي الركيزة الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتكون من:

أولا. مستوى النمو الاقتصادي: وذلك من خلال:

1 . معدل النمو الكلي في القطاعات المختلفة.

2. معدل التغير في الإنتاجية قطاعيا لكل من العمل والأرض ورأس المال.

3. نسبة مساهمة الموارد غير المتجددة (البترول، الغاز، معادن) والقطاعات ذات حساسية للعوامل الخارجية (السياحة، الهجرة الخارجية)في إحداث النمو في الإنتاج الإجمالي المحلي.

4 . نسبة مساهمة الأنشطة الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، الكويت،2011،ص9.

[2] ناجي بن حسين ، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الجندول، العدد24، جامعة قسنطينة، الجزائر، سبتمبر2005،ص5.

[3] زغبه طلال، دراسة تحليلية قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر،2015، ص7.

ثانيا . مستوى الاستقرار الاقتصادي: ويقصد به الاستقرار الداخلي مقاس بمعدل التضخم ومعدل البطالة، وعجز الميزانية والاستقرار الخارجي مقاس بالحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

ثالثا. هيكل المتغيرات الاقتصادية الكلية : حيث يتم النظر إليه من خلال الإنتاج الكلي والاستهلاك الكلي وأيضا النفقات والإيرادات الكلية، البطالة، التضخم، الناتج الإجمالي وغيرها، كلما كانت نسب هذه المؤشرات حسنة كلما أدت إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكلما كانت سيئة أدت إلى نفور الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

الفرع الثالث: المناخ القانوني والإداري

إن القرارات الاقتصادية في نهاية الأمر هي تصرفات قانونية بالتصرف في الملكية، أو بالتعاقد مع موردين، أو بالالتزام بتوريد بضائع أو القيام بأعمال مع ما يرتبط بذلك من عقود مع مختلف الأطراف، وهكذا فان وجود نظام قانوني واضح وفعال هو شرط أساسي للقيام بالنشاط الاقتصادي وخاصة الاستثمار، وفي هذا الصدد فان عدم وجود قوانين واضحة أو تعددها وأحيانا تضاربها كل ذلك يعتبر عقبة أمام أي مستثمر، أضف إلى ذلك أن وجود قوانين واضحة للملكية والحقوق يعترف فيها بهذه الحقوق وينظم حدودها، يعتبر أمر لا غنى عنه في أي قرار اقتصادي، وعليه يفترض الاستقرار القانوني لا يتطلب فقط وضوحا في النظم القانونية السائدة، بل انه يعني فوق ذلك فعالية القانون والقدرة على تطبيقه تطبيقا سليما، ومدى توافر نظام قضائي عادل وفعال، وكذلك سلطة تنفيذية محايدة وقادرة على تنفيذ الإحكام بسرعة وفعالية وبتكلفة معقولة وغير مبالغ فيها.[2]

الفرع الرابع: المناخ الاجتماعي

يتمثل المناخ الاجتماعي في مجموعة من العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر أو العكس وتتمثل هذه العوامل في:

اولا. درجة تماسك الجبهة الاجتماعية: لتحقق الاستقرار وتنمية الجبهة الاجتماعية يتطلب من الدولة منح أولوية للقواعد الاجتماعية الأساسية، وعليه يمكن للسياسات العامة ضمان تقاسم ثمار النمو والمشاركة فالحد من الفقر المدقع وعدم المساواة، كما أن مخالفة القانون يرتبط غالبا بالتهميش و اللامبالاة وهذا ما يجعل المحيط الاجتماعي محيطا منفرا للاستثمار بصفة عامة وللاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، ومنه فان توفير الأمن الاجتماعي ونشر الطمأنينة بين الأفراد في المجتمع الواحد وإيجاد نوع من الاستقرار الاجتماعي، وهو من المتطلبات الأساسية لإيجاد مناخ استثمار ملائم.

[1] العسوي ابراهيم، قياس مؤشرات التنمية، دار الوحدة العربية، مصر، 1985،ص . ص224.225.

[2] زغبه طلال، مرجع سابق، ص 111.

ثانيا. العناصر الديمغرافية: التي تصف السكان في كل بلد بخصائص معينة لها اثر كبير على الأسواق والممارسة في كل بلد، واهم هذه العناصر ممثلة في النمو السكاني، حجم الأسرة والمستوى التعليمي.

ثالثا. العناصر السلوكية:

هناك قواعد سلوك في كل مجتمع تقوم على أساس القيم والمعتقدات والنظرة العامة للأشياء وهي التي تمثل ثقافة المجتمع، حيث أنها تختلف من بلد لأخر، واهم هذه العناصر ممثلة في الانتماء إلى الجماعات المتطلبة إلى العمل وأهميته، الاعتماد على النفس أو على الآخرين، ثم النظرة الدينية والعقائدية للأمور.[1]

المطلب الثالث: شروط تحسين مناخ الاستثمار

اتجهت العديد من الدول إلى إتباع عددا من السياسات لتحسين مناخ الاستثمار وجذب المستثمرين من بينها:

ألفرع الأول: سياسة الترويج المستهدف للاستثمار

يقوم الترويج المستهدف للاستثمار على استخدام المواد الترويجية لجذب نوع ونشاط معين من الاستثمار، مثل الاستثمار في المجالات مرتفعة التقنية او تلك الموجهة للتصدير، وكذلك الاهتمام بمراكز البحث والتطوير المرتبطة بالصناعات المستهدفة، وذلك بدلا من الترويج لأي نوع من الاستثمار بشكل عام، ومثال على ذلك استهداف المجلس الاقتصادي لتنمية بسنغافورا للمستثمرين القادرين على المساهمة في تنمية التكتلات الصناعية، وتركيز مركز ترويج الاستثمار في إسرائيل على أقوى الصناعات داخل الاقتصاد، وأخيرا قيام هيئة التنمية الصناعية في ماليزيا بتحديد أقوى(22) تكتلا صناعيا من حيث القدرة على جذب الاستثمارات الموجهة للتصدير، ويشار إلى أن منهج الاستهداف يساعد على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة مثل: تخفيض البطالة، نقل التكنولوجيا وتنمية الصادرات، كما يساهم منهج الاستهداف في جذب الاستثمارات في قطاعات المستهدفة على خفض تكلفة الترويج.[2]

وتتمثل خطوات جذب الاستثمار في القطاعات المستهدفة في الأتي:

اولا. تحديد الميزة التنافسية لدولة:

حيث يعتبر تحديد الميزة التنافسية للدولة ضرورة لتحديد ما في الصناعات والأنشطة والدول، وأخيرا الشركات التي يجب استهدافها، والغرض من هذا التقييم هو تحديد مدى قدرة الدولة على المنافسة وهي احد النقاط الأساسية في تحديد قوة وضعف عملية الاستهداف، ولضمان نجاح سياسة ترويج الاستثمار يستلزم الأمر دراسة الدول المستهدفة والتي تتلاءم بيئة الأعمال فيها مع الموارد المتاحة للدولة التي تتبع إستراتيجية الاستهداف

[1] ابو قحف عبد السلام، اقتصاديات إدارة الاستثمار، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993، ص145.

[2] مركز الدعم واتخاذ القرار، تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار، منشورات قطاع الدراسات التنموية، مصر،2004، ص7.

ويمكن من خلال تحليل هيكل التجارة الإحصائيات المرتبطة بها، مع تحليل هيكل الصناعة لحيد الطاقة الاستيعابية غير المستقلة، ومن ثم تحديد الصادرات الفعلية التي يمكن زيادتها.[1]

ثانيا. استخدام الأدوات التجارية في استهداف الاستثمار:

هناك مجموعة من المصادر التي يمكن الاستعانة بها لتحديد الميزة التنافسية للدولة، بالإضافة إلى تحديد أي القطاعات التي يمكن للدولة العمل على استهدافها، وتتمثل هذه الأدوات في:

1. خرائط تنافسية الدول: تعبر أهم الأدوات التي تستخدم لتحديد المزايا النسبية والتنافسية للدول، وهذه الخرائط متوافرة على الانترنت في الموقع التالي: "www.intacen.org " تحت عنوان: (country approch)

2. خريطة تحديد الأسواق وطاقتها الاستيعابية: تبين هذه الخريطة القيود المعروضة على الأسواق التجارية بين أي مجموعة من الدول على مستوى العالم، بالإضافة إلى قاعدة بيانات مجمعة على مستويات كلية مختلفة، بدءا من مستوى تحديد التعريفات المختلفة حتى أداء التجارة على مستوى الدولة، وفي الوقت الحالي تعطي خريطة تحديد الأسواق حوالي 150دولة مختلفة في جانب الواردات حوالي 200 دولة في جانب الصادرات، وتم تصميم هذه الخريطة بمساعدة لجنة التجارة الجد ولية (itc) ومن الممكن الحصول على هذه الخريطة من خلال مشروع تحليل التجارة العالمي www.gtap.org".[2]

3. بوابة تحليل أسواق المنتجات: متوفرة على شبكة الانترنت على الموقع www.p.mops.org وهي من احدث الأدوات التي تستخدم في تحليل التجارة، حيث تساهم هذه الإدارة في تحديد الأطراف الأساسية المشتركة في عملية التجارة، سواء على مستوى الدولة ككل أو على مستوى كل شركة، بالإضافة إلى توفير مؤشرات كمية ونوعية أكثر من (5000) سلعة مختلفة في حوالي (180)دولة على مستوى العالم.

4. تحديد الشركات المستهدفة: لابد أن تستهدف وكالات ترويج الاستثمار إلى جانب تحديد الصناعات تحديد مجموعة من الشركات المختلفة التي تسيطر عليها شركات قليلة مقارنة بالصناعات التي تسيطر عليها عدة شركات.[3]

الفرع الثاني: السياسات المتعلقة بالحوافز المالية والتمويلية

تشمل الحوافز المالية التخفيضات والإعفاءات الضريبية والجمركية المختلفة، أما الحوافز التمويلية فهي عبارة عن التسهيلات الائتمانية والقروض المقدمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعتبر الحوافز المالية والتمويلية و

[1] زغبة طلال، مرجع سابق، ص 112.
[2] مركز المعلومات ودعم القرار، مرجع سابق، ص8.
[3] زغبة طلال، مرجع سابق، ص 113.

التمويلية من أهم العوامل التي تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك لتأثيرها على العائد من النشاط الاستثماري وتتمثل هذه الحوافز في:

اولا. الحوافز المالية العامة: مضمونها التركيز على هدف تقليل الضرائب على المستثمر الأجنبي، وان هذا الهدف يمكن أن يأخذ عدة طرق تبعا للقاعدة الضريبية ونظامها ،وإذ ترتبط بعض المحفزات بكل الاجراءت الضريبية المطبقة على الشركة متعددة الجنسيات في الدول ،إما أنواع هذه المحفزات فهي كما يلي :

1*قاعدة الربح :خفض معدل الضرائب على الشريكات عن طريق السماح بالخسائر المتحققة أثناء العطل لتخفض من الربح المحقق.

2*قاعدة الاستثمار الرأسمالي :السماح بتسريع الاهتلاك للاستثمارات وإعادة الاستثمارات

3*قاعدة العمالة:خفض المساهمة في الضمان الاجتماعي والخصم من قاعدة العوائد الضريبية وتعدد العاملين أو ربط العمالة بالإنفاق.

4*قاعدة القيمة المضافة : خفض الضرائب على الشركات والضمانات الخاصة بالإنتاج.

5*قاعدة الاستيراد: استثناء المستوردات من رأس مال وسلع و مكائن ومواد أولية واحتياطية .

6*قاعدة النفقات الأخرى الخاصة: خصم من ضرائب الشركات .

7*قاعدة التصدير : استثناء من متطلبات وشروط التصدير كخفض الضرائب على الدخل وتخفيف إجراءات التصدير.[1]

ثانيا. الحوافز المالية : تتضمن توفير التخصصات المالية مباشرة وذلك لتمويل الاستثمارات الأجنبية الجديدة أو بعض العمليات التي تحمل التكاليف الرأسمالية و العمالية ، وان الأنواع الشائعة الاستخدام تتمثل بالمنح الحكومية والإعنات ومشاركة الحكومة كما يلي:

1*المنح الحكومية والضمانات : مجموعة من المساهمات المباشرة لتغطية رأسمال الإنتاج و التسويق أو كلف استثمارية .

2*ضمانات حكومية بمعدلات داعمة : قروض سائدة وضمانات قروض واعتمادات استيراد وتصدير .

3*مشاركة الحكومة بالملكية: تمويل عام ومشاركة في الاستثمارات تنطوي على خطر تجاري

4*تامين حكومي بمعدلات مدعمة : لتغطية بعض أنواع الأخطار مثل تقلبات سعر الصرف وخفض العملة والأخطار الغير تجارية .

[1] سرمد الكوكب الجميل ،الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار حامد لنشر،عمان،2001،ص.ص :172.169.

ثالثا. حوافز أخرى :هي التي تمنح لغرض دعم ربحية لمشاركه الأجنبية ،أي دعم الفروع الأجنبية ومنها

1*تخصيص إعانات للبنية التحتية: تقديم تخصيصات بأقل من الأسعار التجاريةَ للأراضي والعقارات والمصانع والاتصالات والنقل والكهرباء والماء

2*تخصيصات للخدمات: خدمات مالية، إدارة تنفيذ المشاريع ودراسات اقتصادية ومعلومات عن السوق، جودة ورقابة جودة المنتوج.

3* أفضلية السوق: حماية من منافسة خارجية.

4* تعاملات خاصة بالتمويل التجاري: أسعار صرف خاصة، معدلات ملكية، قروض اجنبية خاصة في معالجات أخطار سعر الصرف.[1]

الفرع الثالث: الحوافز المرتبطة بالضمان ضد المخاطر

هناك مجموعة من الحوافز والضمانات التي يمكن لدولة المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر تقديمها وهي كالأتي:

اولا. الضمانات المادية: وتتمثل في:

1 *ضمانات حرية تحويل رؤوس الأموال وعوائدها

2* ضمانات عدم وضع قيود لحصول المستثمرين الأجانب على عملة أجنبية.

3*ضمان التعويض عن الأضرار التي تصيب الاستثمار بسبب الاختلال بالتزامات المتفق عليها

ثانيا. الضمانات القانونية: تتمثل في ضمانات التعويض عن التأميم ونزع الملكية، حتى يكون هذا التعويض عادل وفعلي خلال مدة معقولة، وهذه الضمانات يجب التأكد منها وتوضيحها في قوانين الاستثمار الأجنبي حيث يتمثل:

1 *شروط اللجوء إلى التأميم ونزع الملكية أو الحجز أو التدابير المماثلة.

2 *التعويض الذي يكون مناسب وفوري.[2]

[1] غاي فيرمان، تسيير الاستثمار الأجنبي المباشر، توصيات وتحذيرات، مجلة التمويل والتنمية، المجلد1، صندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية، مارس، 1992، ص 47.

[2] عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص84.

ثالثا. الضمانات القضائية: تنص على توضيح الطرق التي يتم من خلالها حل النزاعات المتعلقة بالاستثمار والهيئات التي لها لحق في فض النزعات وتشمل ما يلي:

1. حل النزعات عن طريق هيئة قضائية أو تحكيمية، حيث تنص اغلب الاتفاقيات على:

– اختصاص الهيئة القضائية التابعة للدولة التي تنجز على إقليمها الاستثمار.

– إخضاع النزاع إلى هيئة تحكيمية حسب الاختصاص، فإذا كان مالي فيعود الاختصاص إلى البنك العالمي، وإذا كان نقدي يعود إلى صندوق النقد الدولي، وإذا كان تجاري فيعود إلى المنظمة العالمية للتجارة.

2 . القانون الواجب التطبيق وهنا يكون حسب الإنفاق، إما بتطبيق القانون الوطني الداخلي أو الخضوع إلى التحكم المؤسساتي.

3 . القيمة القانونية للقرار ألتحكيمي وهي معرفة المؤسسة التي تصدر القرار ومدى مصداقيتها وفاعليتها.[1]

الفرع الرابع: سياسات أخرى

بالإضافة إلى السياسات السابقة، هناك سياسات أخرى تساهم في تحسين مناخ الاستثمار وتتمثل في:

أولا. سياسات تحسن النظم الإدارية والأطر المؤسسية: حيث تلعب كفاءة ومرونة الإطار المؤسسي والتنظيمي للاستثمار دورا مهما في تدعيم مناخ الاستثمار، حيث تزيد كفاءة الإطار المؤسسي كما انخفض عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات، ومن بين الإجراءات التي تتعمدها الدول لتحسين الأطر الإدارية والمؤسسية ما يلي:

1* تقديم خدمة الشباك الواحد للمستثمرين من اجل تسهيل عملية استخراج تراخيص مزاولة الأنشطة الاستثمارية، وهو ما يساهم في توفير الوقت وانخفاض تكلفة الاستثمار.

ب* التقييم الدوري لجودة وكفاءة الإطار المؤسسي و الإداري الخاص بالاستثمار ومن ثم وضع الآليات المناسبة لتطوير هذا الإطار.

2* إنشاء مراكز حماية حقوق المستثمرين لتقديم خدمات ما بعد الاستثمار، وتهدف هذه المراكز إلى الصعوبات التي تواجه المستثمرين الأجانب مع المؤسسات الحكومية.[2]

3* إنشاء وكالات لترويج الاستثمار وإقامة مكاتب خارجية لها تنتشر في مختلف دول العالم للترويج لغرض الاستثمار.

4* تطوير خريطة الاستثمارات وقاعدة بيانات فعلية عن الاستثمارات الموجودة في الدول التي يتم فيها تقسيم الاستثمارات نوعيا وجغرافيا.

[1] عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص. ص 121.119.

[2] زغبة طلال ، مرجع سابق ، ص114.

5* إتاحة الحرية أمام المستثمرين الأجانب للجوء إلى التحكيم الدولي في حالة فشل تسوية المنازعات، كما يمكن العمل على الانضمام لعضوية المركز الدولي لتسوية النزاعات(icsid)، وذلك بهدف منح المستثمرين مزيد من الثقة.

6* الاهتمام بتطوير أسواق الأسهم والسندات.

7* إنشاء موقع الكتروني يتيح جميع المعلومات متعلقة بالإجراءات الإدارية الأزمة لتأسيس المشروعات، وكذلك الجهات التي يجب التعامل معها، على إن يتم تحديثه دوريا.

8* إنشاء نظام موحد للموافقة على مقترحات الاستثمار، مما يساهم في سهولة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتأسيس المشروعات.

9* تقديم المشورة والمساعدة للمستثمرين، من خلال إنشاء مؤسسات ومراكز بحثية داعمة للاستثمار تقوم بإصدار نشرات دورية للاستثمارات المقترحة، ودراسات جدوى مبدئية للمشروعات المستهدف قيامها في إطار خطط تنمية الاقتصادية، إلى جانب مجالات الاستثمار ذات معدلات الربحية المرتفعة.

10* إنشاء سجل الكتروني يحوي بيانات جميع الشركات العاملة في الدولة، وتلتزم الشركات الراغبة في إقامة أعمال لها أو تعديل نشاطها بالسجل فيه، لتسهيل عمليات الاتصال بين المستثمرين داخل الدولة.

11* الربط بين الشركات ومراكز البحث والتطوير بهدف تطوير القدرات التكنولوجية لهذه الشركة.[1]

ثانيا. سياسة متعلقة بالاقتصاد الخارجي: حيث يساهم الانفتاح على الاقتصاد العالمي وإتباع نظم لحرية الاقتصادية، في تنشيط تدفقات رؤوس الأموال والسلع إلى الداخل والخارج، وهو ما يغزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد، وزيادة معدلات الاستفادة من انتقالات السلع ورؤوس الأموال ونقل التكنولوجية الحديثة بين الدول ومن بين السياسات الخارجية المتبعة لتحسين مناخ الاستثمار ما يلي:[2]

1* تبني سياسات التوجه نحو التصدير، مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة وخلق فرص تسويقية للاستثمارات حتى يمكنها تصريف منتجاتها، وبالتالي ارتفاع معدلات الربحية.

2* عقد اتفاقيات لضمن الاستثمار مع الدول ذات الفوائض الرأسمالية، وهو ما يعمل على انخفاض مخاطر الاستثمار، وخلق بيئة استثمارية ملائمة.

3* عقد اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي بين الدول المستهدف تدفق الاستثمار منها.

[1] مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار، مرجع سابق، ص12.

[2] زغبة طلال، مرجع سابق، ص115.

4* الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة وتوقيع اتفاقيات ثنائية تكفل حرية تدفق الاستثمارات الإقليمية.

5* تنظيم زيادات مبادلة للمستثمرين الأجانب وتعريفهم بالتسهيلات التي تقدمها الدولة للمستثمرين ومزايا الاستثمار في الاقتصاد الوطني.

6* التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في عمليات ترويج الاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية.

ثالثا. تحسين الأطر التشريعية: حيث يمثل الإطار التشريعي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي، حيث تلتزم كافة الأنشطة بالعمل في ظل قوانين حاكمة ومنظمة لسير هذه الأنشطة بما يعظم المنفعة ويضمن الحقوق المتبادلة لإفراد النشاط الاقتصادي، ويتضمن تحسين الأطر التشريعية ما يلي:

1* تفعيل قوانين منع الاحتكار ودعم المنافسة.

2* سن قوانين حماية الاستثمار وتقديم الضمانات للمستثمرين المحتملين.

3* إلغاء تعدد القوانين المنضمة للاستثمار من خلال توحيد هذه القوانين وذلك بهدف وضوح الإطار التشريعي أمام المستثمرين، الأمر الذي يؤدي إلى تسيير الإجراءات القانونية المتعلقة بالاستثمار وبالتالي دعم الاتجاهات الاستثمارية.

4* وجود تشريعات قوية لمواجهة الفساد الإداري، الأمر الذي يخفض من قيم التكاليف التي يتحملها المستثمرين عند إقامة الاستثمار.[1]

رابعا . تبني سياسات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي: حيث تهدف إلى تخفيض عجز الموازنة العامة لدولة وخفض معدلات التضخم والبطالة، وتضييق التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

خامسا . عقد برامج تدريبية للعمالة: وذلك بهدف الاتقاء بمستوى كفاءة العمالة، خاصة في المجالات التي تشهد تطور تكنولوجيا سريعا الأمر الذي يساهم في تشجيع المستثمرين على زيادة الاستثمارات، وخاصة في ظل تزامن ارتفاع مهارات العمالة وانخفاض تكلفة التشغيل.[2]

سادسا. وضع برنامج وطني لتوظيف المهارات حتى يتمكن المستثمر من تحديد مستويات الأجور.

سابعا . تشجيع الاستثمار الفردي الخاص ودعمه من خلال تقديم تسهيلات ائتمانية وعمل برامج تدريبية لصناعات الصغيرة.

[1] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرجع سابق، ص . ص:14.13.

[2] زغبة طلال، مرجع سابق، ص115.

ثامنا . إنشاء مناطق التصنيع لتصدير أو ما تعرف بالمناطق الحرة، التي تتسم بمزيد من المزايا الجمركية والضريبية لتشجيع الاستثمارات.

تاسعا. الاتجاه إلى تفعيل الاتصال الالكتروني بين الحكومة والمستثمرين بشكل خاص والأفراد بشكل عام، وذلك من خلال إنشاء ما يعرف بالحكومة الالكترونية.[1]

المبحث الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر وان كان مصطلح شائعا وكثير التداول على الصعيد الاقتصادي، القانوني، السياسي والبيئي، إلا انه بالمصطلح المتفق على مفهومه الدقيق لذلك سيتم في البداية تناول مفهوم هذا النمط من الاستثمار بشيء من التفصيل والتحليل ثم سيتم التعرض لمختلف إشكاله وأثاره.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتعدد تعاريف الاستثمار تبعا لأنواعه ويختلف مفهومه باختلاف المجالات والميادين الموجه إليها.

الفرع الاول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد احتوى الأدب الاقتصادي العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أننا سنورد بعضا منها فيما يلي:

"يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر على انه: نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من نفوذ في إدارة المؤسسة."[2]

"كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على انه: ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر أخر (القطر المستقر للاستثمار)."[3]

[1] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرجع سابق، ص. ص15.14.

[2] OECD،third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment.paris.1999.P07.

[3] علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الواحد والثلاثون، 2004، ص4.

"أما المنظمة العالمية لتجارة (OMC) فتعرفه على انه: ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما(البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) وذلك مع نية تسييرها."[1]

يتضح من التعريفات السابقة أن:"المؤسسات الدولية تتفق جميعها في نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كليا أو جزئيا وذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح."[2]

"كما يقصد بالاستثمار الأجنبي لمباشر كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرين الأجانب ويمتلكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيها(JOINT VENTURE) أو يسيطرون فيها على الإدارة، حيث تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل باستقرار كبير وهي غالبا ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة وتطور الإدارة."[3]

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتصف أشكال هذا الاستثمار بالتعدد والتنوع ومن الشائع تصنيفها باعتماد على ملكية هذا الاستثمار أو بالاعتماد على القطاعات الاقتصادية التي ينتسب أليها الاستثمار

الفرع لأول :أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية

يمكن تصنيف هذا الاستثمار بنظر إلى الملكية إلي:

أولا : الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر لأجنبي:

ويقع هذا نتيجة قيام مستثمر أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب بإحدى العمليتين التاليتين

1 * إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو فرع جديد لشركة أجنبية في البلد المضيف دون اشتراك الطرف المحلي بأية نسبة كانت

2 * شراء مشروع أو شركة محلية قائمة بحيث تؤول ملكيتها بالكامل على مستثمر واحد أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب وعادة ما تقع هذه الحالة في إطار عملية الخوصصة التي تلجئ إليها بعض الدول ضمن الإصلاحات لاقتصادية التي تعتمدها.

[1] بو جمعة بلال، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماجستير، جامعة الجزائر، تلمسان،2007، ص19.

[2] الفرنشاوي حاتم، تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006، ص3.

[3] زغدار احمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، عدد3، الجزائر، 2004، ص159.

ثانيا : الاستثمار المشترك

ويدعى بالاستثمار الثنائي وهو الاستثمار المنجز في البلد المضيف له والذي يتوزع ملكية بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة .وطرف وعدة أطراف محلية من جهة ثانية ويمكن تمييز الشكلين التاليين.[1]

أقامت مشروع أو فرع جديد لشركة أجنبية مملوكة بالتساوي أو بدون تساوي بين مستثمر أو عدت مستثمرين أجانب ونظرائهم المحليين.[2]

شراء مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب لجزء من رأس مال مشروع استثماري أو شركة محلية قائمة، وهنا ينبغي أن تكون نسبة مساهمة الطرف الأجنبي لا تقل عن 10% من رأسمال المشروع المعني حتى يصبح هذا الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا حسب ما تشترطه بعض التعاريف المذكورة سابقا، ومنها تعرف صندوق النقد الدولي.[3]

ويرى **تيري بسترا:** إن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية ويكون احد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية يمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.[4]

من خلال هذه التعريفات السابقة يمكن القول بان الاستثمار المشترك ينطوي على الخصائص التالي:

– الاتفاق بين المستثمران(وطني وأجنبي) يكون طويل الأجل من اجل ممارسة عملية إنتاجية وهذا داخل البلد المضيف.

–المستثمر الوطني قد يكون شخصية تنتمي إلى القطاع العام أو الخاص.

– إن قيام المستثمر الأجنبي بشراء جزء من شركة وطنية موجودة تؤدي إلى تحويل هذه الشركة من شركة وطنية إلى شركة استثمار أجنبي.

–. لا يشترط المشاركة تقديم حصة من رأس المال من طرف المستثمرين (وطني وأجنبي) أي :

*قد تكون المشاركة في تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة

*قد تتمثل حصة المشاركة في تقديم جزء من رأس المال أو كله على أن يقدم الشريك الأم التكنولوجيا.

*قد تتمثل المشاركة في تقديم المعلومات أو الطرق تسويقية أو أسواق جديدة.[5]

---

[1] بودهان مسطفى، ألأسس ولأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر ، المللية لطبعة ولإعلام للنشر و التوزيع ،الطبعة لأولى ،2000 ،ص108.

[2] خلاقة اسماهان ،واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،مذكرة تخرج لنيل شهادة المدرسية العلي للإدارة ،2007،ص37.

[3] المرجع سابق .ص38.

[4] مؤسسة التمويل الدولية،الاستثمار الأجنبي المباشر الدروس المستفادة من الخبراء، ت التعليمية، صندوق النقد الدولي، رقم 5 واشنطن، سبتمبر1997، ص9.

[5] باكر مصطفى، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج إعادة المعهد العربي لتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات بمجلس الوزراء بمصر،28.24 يناير2004، ص19.18.

في جميع الحالات سابقة الذكر لابد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار المشترك الحق في إدارة المشروع وهذا كشرط ضروري ومنه هذا العنصر هو العنصر الحاسم في التفرقة بين الاستثمار المباشر والغير مباشر.

الفرع الثاني :أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي

ونقصد بطبيعة النشاط الاقتصادي، القطاع الاقتصادي ألفلاحي أو الصناعي أو الخدمي الذي ينتمي إليه (الاستثمار الأجنبي المباشر). ويمكن أن ذكرها على الشكل الأتي:[1]

أولا . الاستثمار الأجنبي ألفلاحي

هو الاستثمار في القطاع ألفلاحي من تربية الحيوانات، إنتاج المحاصيل الزراعية، الذي يملكه المستثمر الأجنبي أو يشارك في ملكيته.

ثانيا. الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي

يمثل أساسا في إقامة وحدات إنتاجية من طرف مستثمرين أجانب، مهمتها إنتاج السلع لاستهلاكية و/أو الرأسمالية الموجهة لسوق المحلي و/أو الخارجي كمصانع السيارات والآلات، والملابس، والمواد الغذائية...الخ.

ثالثا. الاستثمار الأجنبي المباشر غير صناعي

هو شبيه الصناعي : غير أن المنتجات ف هذا النوع من الاستثمار لا تكون في شكل سلع مادية وإنما في شكل خدمات مثل: الاتصالات النقل، البنوك، التامين، مكاتب الدراسات والفنادق...**الخ**

المطلب الثالث: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الاول: الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة المستقبلة.

تتنافس معظم الدول لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لدورة الهام في تحقيق معدلات نمو مستهدفة، من خلال دوره الايجابي في:

- توفر فرص عمل اكبر نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل غير المحدود وغير الماهر في الغالب ومساهمة في الخفيف من حدة البطالة الظاهرة أو المقنعة واسعة الانتشار خاصة في البلدان النامية.
- . يمكن أن توفر مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر عملات أجنبية للدول النامية من خلال إقامة مشروعات إنتاجية يتاح إنتاجها لإغراض التصدير، أو تحل محل الواردات وبالتالي تخفيف الحاجة لاستعمال العملات الأجنبية لتمويل الواردات واستغلالها لتمويل واردات جديدة، يمكن أن تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد من

[1] فراح ياسين، الاستثمار الأجنبي المباشر حدوده في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، تخصص مالية المركز الجامعي بحي فارس المدية 2006،2007 ص37.

خلال استخدامها في إقامة مشاريع جديدة أو توسيع المشروعات القائمة التي تمكن الاقتصاد من زيادة قدرته الإنتاجية.[1]

➢ . تعاني الدول النامية من قلة مهارات العاملين وقدراتهم الإدارية و التنظيمية وبالتالي يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على تفادي تلك المشكلة باعتبار عمل تلك المشروعات يرتبط بأساليب ووسائل احدث وأكثر تطورا في عمل الإدارة.

➢ . في ظل الشروط المجحفة للقروض الخارجية وتقلص المساعدات للدول النامية يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة خاصة النامية منها أفضل وسيلة للجوء إلى الاقتراض من العالم الخارجي والتخفيف من فجوة الادخار والاستثمار وبالتالي تحقيق قيمة مضافة اكبر من خلال استخدام الموارد المحلية والطاقات الإنتاجية غير المستغلة وبالتالي يوفر مستوى معيشي أفضل ودرجة رفاهية أعلى.

➢ . يمكن القول بان الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة المشترك إضافة إلى انه يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ، والتنمية التكنولوجية فهو يساهم في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد ويعتبر الاستثمار المشترك أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا في معظم الدول خاصة النامية لأسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني.

➢ . استفادة الشركات المحلية في الدول المضيفة من قنوات الاتصال واحدث التقنيات التي تتاح لها أما من خلال المشروعات لمشتركة، باستخدام عدة طرق منها انتقال العاملين من فروع الشركات متعددة الجنسيات المحلية والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وبما ينعكس إيجابا على معدل النمو الاقتصادي، ويتوقف نجاح الشركات المحلية في تحقيق ذلك على مدى قدرة العاملين المحليين على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى استجابة الشركات الوطنية لزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير، ومدى تركز الاستثمار في المناطق ذات الربحية والتي تشجع تلك الشركات على تطبيق التكنولوجيا الحديثة.[2]

➢ . قيام العديد من الدول النامية بإتباع إجراءات تحرير التجارة والاستثمار وبالشكل الذي وفر مناخا ملائما للاستثمار الأجنبي المباشر والذي ميزه توفير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كالهند التي أصبحت أكثر تقدما في تكنولوجيا المعلومات وأصبحت من مصدري برامج الكمبيوتر، إضافة إلى جهود الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاديات السوق وتقديمها للعديد من الحوافز والإعفاءات الضريبية، وتطبيق برامج الخوصصة هذه العوامل أدت إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية بشكل متزايد.

[1] فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، الأردن، عالم الكتب الحديث،(2007) ص17

[2] ابو قحف عبد السلام، إدارة العمال الدولية، مصر، دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية،(2002)، ص489.

الفرع الثاني : الاثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

بالرغم من المزايا والدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق نمو الاقتصادي في الدول المضيفة إلاأن عددا غير قليل من الباحثين والكتاب يرون أن الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تحقق الأهداف والغايات المرجوة من ذلك بل يؤدي إلى إعاقة

تطور هذه الدول بسبب العيوب التي تصاحب تلك الاستثمارات منها:

❖. إن الشركات العابرة للقارات تحول معظم أرباحها إلى الخارج، أو لاستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة اقل مقارنة بمثيلاتها في الخارج، وهذا ما ينعكس على الميزان التجاري من خلال زيادة الواردات والتي تفوق على ما يضيفه الاستثمار إلى الصادرات وبالتالي تأثيره على ميزان المدفوعات.

❖. لا توفر الفرصة الكافية لتطوير مهارات وخبرات العاملين وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية فالشركات العابرة للقارات تعتمد على عنصر العمل الأجنبي نتيجة لقلة عنصر العمل المحلي المؤهل في هذه المجالات، وعدم سماح مشروعات الاستثمار الأجنبي بالاطلاع على الإسرار الصناعية من طرف الشركات المحلية، وفي حالة تقديم مثل تلك الإسرار المتمثلة في الخبرة الفنية والصناعية للجهات المحلية،

❖ فإنها تكون بمقابل وبكلفة عالية، وتعمل على تحديثها باستمرار.

❖. لا تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل بشكل كبير والتي من شانها ان تحد من البطالة الواسعة الانتشار بمختلف أشكاله في المجالات المختلفة ونضرا للجوء هذه المشروعات إلى أساليب عمل إنتاج مكثفة لرأس المال ووسائل إنتاج تتطلب عمل من نوعية أعلى والذي يتم استرادها من الخارج وهو لأمر الذي يحد من فرص استخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة.[1]

❖. تقوم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بتخفيض الأرباح التي تتحقق في سجلات الشركات من اجل التهرب الضريبي ،و تقوم برفع كلفت براءات الاختراع ،أو العلامات التجارية أو تكاليف البحث والتطوير هذه الممارسات يصعب ملاحظتها و الكشف عنها إضافة إلى ذالك الإعفاءات الضريبة التي تقدمها الدولة المضيفة والتي تؤدي إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية ،مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة ،حيث لجأت بعض الشركات إلى تغيير نشاطها أو اسمها التجاري أو ما من شانه ثبوت انقضاء وانحلال الشريكة بعد انتهاء مدة الإعفاء الممنوحة لها .

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص، ص177.

❖قد يكون تركز الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا في بعض القطاعات خاصة الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، هذه الصناعات تتطلب تكاليف كبيرة للمحافظة على البيئة وهذا مالا تستطيع الدول النامية القيام به مقارنة بالدول الصناعية الكبرى وتشمل تلك الصناعات ،المنسوجات ، الصناعات الكيمائية ، الصلب الاسمنت ..... الخ.[1]

❖ يتوقف الدور الايجابي لاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة من خلال نقل التكنولوجيا على مدى توافر ظروف وإمكانيات تلك الدول ، وغالبا مالا تتلائم التقنية المستخدمة مع ظروف الدول النامية ، حيث ان تلك التقنية اخترعه لتناسب ظروف الدول الصناعية ، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة استيعابها من قبل العناصر البشرية في لبلدان النامية ، إضافة إلى تكاليفها الباهظة والشروط القاسية التي تعجز البلدان النامية على الوفاء بها.[2]

❖ تقوم الشريكات الأجنبية بعملية تحويل الأرباح أكثر من حجم رؤوس الأموال التي تتدفق إلى الدول المضيفة في شكل استثمارات أجنبية مباشرة وهذا ما يؤدي بالدول النامية إلى المزيد من الاقتراب، وبتالي ترتفع مديونيتها وهو ما حدث لدول أمريكة اللاتينية .

[1] قويدري محمد، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية17 و18 افريل، الجزائر،(2006) ص38.

[2] فليح حسن خلف ، مرجع سابق، ص180.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية

المطلب الأول: الدراسات العربية

ركز فيها الباحث على دراسة الإشكالية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول المضيفة ودورها في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات المحلية العاملة في نفس القطاع، فسعى الدول المضيفة الى جذب هذا النوع من الاستثمار من خلال المزايا والتسهيلات التي تمنحها ، تفرض على مؤسساتها المحلية _ سواء كانت عامة أو خاصة _ العمل جنبا الى جنب مع مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي عادة ما تكون في شكل شركات متعددة الجنسيات تتبنى مزيجا تسويقيا فعالا يمكنها من غزو أسواق الدول المضيفة.[1]

وقد اعتمدت على الإطار النظري والمفاهيم للاستثمار الأجنبي المباشر وعناصر المزيج التسويقي لمؤسسة، كما تم اختيار دراسة حالة قطاع خدمات الهاتف النقال في الجزائر للموقوف على الدور الذي تلعبه كل مؤسسات الاتصال في تحسين المزيج التسويقي لمؤسسة.

وقد استعانة الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، وفي الجانب التطبيقي فقد استخدم التاريخي عند تقديم العروض من طرف المؤسسات، بالإضافة إلى المنهج التحليلي المقارن لتحليل ومقاربة عروض وخدمات المؤسسات من حيث المزايا والأسعار وغيرها.

واستنتجنا من هذه الدراسة إلى البيئة التنافسية التي فرضتها مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر على الخدمة المحلية إلى تحسين مزيجها التسويقي من خلال محاكاة عروض وخدمات المنافسين من جهة وابتكار عروض وخدمات جديدة من جهة ثانية.

– أصبحت الجزائر من بين الدول المهتمة باستضافة الاستثمار الأجنبي المباشر، ويبدو ذلك جليا من خلال تدفقاته المتزايدة وتبقى هذه التدفقات محدودة مقارنة مع بعض الدول التي لها نفس الخصائص الاقتصادية.

– إن دخول المؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للعمل ألهت مرحلة احتكار الدولة ،وساهمت بشكل كبير في تطويره من خلال تحسين جودة العروض والخدمات وكثرتها ،وكل ذلك انعكس ايجابيا على أفراد المجتمع الجزائري.[2]

تهدف الدراسة إلى فهم طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر، والتفريق بينه وبين والاستثمار الأجنبي غير المباشر والشركات المتعددة الجنسيات واهم النظريات المفسر لها.

---

[1] جابر سطحي، أطروحة دكتوراه دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية، إشراف عبدا لله غالم، جامعة محمد خيضر بسكرة 2018/2017.

[2] فيصل زمال، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في اقتصاديات الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية فرع المالية، إشراف الشريف بقة، جامعة العربي تبسي 2004/2003.

– التعرف على الأسباب المؤدية إلى انفتاح الدول النامية على هذا النوع من الاستثمار، والسياسات المتبعة من اجل تشجيعية وأثار هذا الصنف من استثمار على اقتصاديات الدول المضيفة.

– إبراز بعض التجارب للدول النامية فيما يخص واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وفي مقدمة هذه البلدان دول شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية باعتبارها نمو حيث في استقطاب وتوطين هذا النوع من الاستثمار، وكذا واقعة في دول عربية.

اعتمدت الدراسة على منهج الوصفي عند دراسة إطار النظري الاستثمار الأجنبي المباشر، وعرض لمختلف الأسباب التي أدت بالدول النامية إلى الانفتاح على هذا النوع من الاستثمار والسياسات المتبعة من اجل تشجيعه وأثاره، وتناول حركته هذا صنف من الاستثمار على مستوى الدول النامية.

– واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ثم عرض لمختلف الاسباب التي عجلت بالدول النامية على الانفتاح على هذا النوع من الاستثمار، ثم فعرض التوزيع القطاعي والجغرافي له، وآثاره على اقتصاديات هذه الدول.

– دراسة حركة الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدول النامية، بداية من أمريكا اللاتينية ثم شرق وجنوب آسيا وبعض الدول العربية وعرض لنتائج أهم التجارب في ميدان مجال استقطابه.

– اتضح أن الاستثمار الأجنبي عتبات للمساهمة تجعله استثمار مباشرا، بحيث تختلف هذه العقبات من دولة إلى أخرى، مما تتيح للمستثمرين الاجانب ممارسة حقهم في مراقبة وتسيير مشاريعهم الاستثمارية.

– مناخ الاستثمار في الدول العربية وأهمية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة د.فايدي كمال، د.قاسي ياسين، جامعة علي لونسي البليدة في الجزائر.

تهدف الدراسة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر أساسي لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في ظل ندرة الموارد المحلية وبالتبعية تأثيرها المباشر في امتصاص البطالة وتقليص نسبة الفقر في المجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطن وزيادة الإنتاج المحلي في ظل سياسة تنوع قاعدة الإنتاج والإحلال محل الواردات، والتوسع في حجم الصادرات بهدف تحقيق فائض اقتصادي في الموازين الاقتصادية الكلية ومن ثم تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي.

المنهج المتبع استقرائي استنباطي من خلال استقراء النصوص الاقتصادية والمنهج الاستنباطي من خلال تفكير عقلي.

تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي حيث أن جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات فهذا نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة.

أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية.

– تعاني الدول النامية من عجز عن الوفاء بالتزاماتها وهكذا فإنه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لافتراض الدول النامية من العالم الخارجي.[1]

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية انطلاقا من الشعور بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تزايد وتنامي اهتمام صانعي ومتخذي القرار في المملكة العربية السعودية بجذب تلك الاستثمارات من خلال تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي.

المنهج المتبع استقرائي استنباطي من خلال استقراء النصوص الاقتصادية والمنهج الاستنباطي من خلال تفكير عقلي.

تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التوزيع القطاعي تبين إن أهم القطاعات التي بها نسبة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية هو قطاع المواد الكيميائية ليقدر خلال الفترة 2003_2015 برصيد 46769 مليون دولار بحصة 30.6% من إجمالي القطاعات بنسبة للاقتصاد المملكة.

– المملكة العربية السعودية جاءت في المرتبة الثانية من بين الدول العربية الأكثر استقبال للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة 8 مليارات دولار بحصة 18.3% من الإجمالي العربي سنة 2014، حسب ما أكدته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في التقرير السنوي للمناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015.

– المملكة العربية السعودية تملك مناخ استثمار يلائم جدا للاستقطاب المستثمرين الأجانب إليها وهذا حسب المؤشرات الدولية والإقليمية لتقييم مناخ الاستثمار خلال السنوات الأخيرة، لهذا اعتبرت المملكة العربية السعودية ثاني دولة عربية استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2014 لتأتي قبلها الإمارات لأولى بفارق 2.1 مليار دولار.

[1] احمد نصير، محمد بشير، تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال مؤشرات الدولية والاقليمية. حالة المملكة العربية السعودية. المجلة الجزائرية الاقتصادية، ع7، ديسمبر 2017، جامعة حمة لخضر الوادي 2017، ص 141.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

-دراسة توقعات مختلطة لعام 2019 للمستثمرين العقاريين الأوروبيين يؤدي انخفاض توقعات أداء الشركات في عام 2019 إلى زيادة الضبابية على توقعات الاستثمار العقاري في أوروبا .هذه إحدى الاستنتاجات الرئيسية لأحدث دراسة مناخ الاستثمار التي أجرتها Union Investment بين 150 مستثمرًا عقاريًا في ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة .من بين المهنيين الذين شملهم الاستطلاع ، توقع 41٪ تدهور مناخ الاستثمار على مدى الاثني عشر شهرًا القادمة22 .٪ فقط يتوقعون تحسنًا ملحوظًا.

تشير التوقعات المحجوزة للمستثمرين العقاريين الأوروبيين في عام 2019 إلى أن المستثمرين المحترفين يدركون تمامًا التحديات والمخاطر الكامنة في السوق في نهاية الدورة ويحجمون عن تجربتها .بالنسبة لصناعة العقارات بشكل عام ، قد تكون هذه علامة إيجابية تكشف عن الإدارة الواعية للمخاطرة" .

على مدى السنوات العشر الماضية ، تقلص الاقتصاد الهنغاري مقارنة مع البلدان المماثلة في المنطقة .انخفض النمو المحتمل طوال العقد الماضي ، ويرجع ذلك أساسًا إلى التطورات السلبية في الإنتاجية متعددة العوامل في الآونة الأخيرة ، في سياق الاستثمار الضعيف بشكل عام ، لا سيما في أوروبا ، أعيق النمو المحتمل أيضًا بسبب التباطؤ الملحوظ في وتيرة تراكم رأس المال ، ولا سيما في البناء السكني وفي القطاعات المعتمدة على السوق. مثل الطاقة والخدمات ، على عكس التطورات التي لوحظت في الصناعة التحويلية ، والتي هي أكثر توجهاً نحو الخارج

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) هو عامل ديناميكية .في التسعينيات ، كانت المجر واحدة من أوائل الدول في المنطقة التي جذبت أعدادًا كبيرة ، ولا سيما بفضل التقدم السريع في عملية الخصخصة .وهكذا ، أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تحتل مكانة مهيمنة في قطاعات التصدير الرئيسية للصناعة مثل النقل والمعدات الإلكترونية ، وكذلك في القطاعات التي تخدم السوق الداخلية ، مثل الطاقة والاتصالات والخدمات المصرفية[1].

[1] Hongrie Études économiques de l'OCDE Éditeur : Éditions de l'OCDE, 2014

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

أولا: بالنسبة الدراسة العربية:

– تهدف إلى دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد وتنامي اهتمام صناعي ومتخذي القرار في المملكة العربية السعودية بجذب تلك الاستثمارات من خلال تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي.

– جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر أساسي لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في ضل ندرة الموارد المحلية وتأثيرها على امتصاص البطالة وتقليص نسب الفقر في المجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وزيادة الإنتاج المحلي والتوسع في حجم الصادرات بهدف تحقيق فائض اقتصادي في الموازين الاقتصادية الكلية ومن ثم تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي.

– بالنسبة لموقع الدراسة:

– تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر قصد معرفة العوامل التي تقف أمام تطور الاستثمار الأجنبي والمتمثلة في حماية القانونية الممنوحة للمستثمر الأجنبي وكذا مختلف الضمانات والامتيازات المغرية بالإضافة إلى الآثار التي تترتب على تدفق الاستثمار الأجنبي على الجزائر وعلى اقتصادها وكذا معرفة العقبات التي واجهت المستثمر الأجنبي أثناء العملية الاستثمارية في الجزائر.

– رغم وجود ضمانات وحوافز مقدمة للمستثمرين وكذا تمتع الجزائر بالعديد من المقومات السياحية إضافة إلى توفير الاستقرار السياسي والأمني وتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أن مناخ الاستثماري في الجزائر يعاني العديد من المعوقات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ضعف البيئة التنظيمية للاستثمارات وقلة الجهود المبذولة للإصلاحات، وهذا ما أدى إلى ثقل إرهاق كاهل المستثمرين بالإجراءات المتخذة للقيام بالعملية الاستثمارية ويظهر ذلك من خلال الترتيب المتأخر للجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال.
- ضعف النظام المالي بفعل ثقل الإجراءات والمعاملات المصرفية.
- سوء التنظيم والتدخل في الصلاحيات الهيئات المكلفة بتنظيم الاستثمارات.
- تصنيف المتأخر في اغلب المؤشرات الفرعية لمؤشرات قياس مناخ الاستثمار وتفوقها في قلة قليلة منها.

وقد أدت هذه الجملة من المعوقات الى ضعف مناخ الاستثمار في الجزائر والى عجزها في جذب الاستثمارات الأجنبية.

ثانيا: الدراسة الأجنبية:

-من خلال دراسة التوقعات 2019 للمستثمرين العقاريين الأوروبيين أدى انخفاض توقعات أداء الشركات الى زيادة الضبابية على توقعات الاستثمار العقاري في أوروبا .

ومن بين الاستنتاجات الرئيسية لأحدث دراسة مناخ الاستثمار توقع 41٪ تدهور مناخ الاستثمار على مدى الاثني عشر شهرًا القادمة22 .٪ فقط يتوقعون تحسنًا ملحوظًا.

-اما فيما يخص الدراسة الهنغارية فقد انخفض النمو المحتمل طوال العقد الماضي ، ويرجع ذلك أساسًا إلى التطورات السلبية في الإنتاجية متعددة العوامل، وأعيق النمو المحتمل أيضًا بسبب التباطؤ الملحوظ في وتيرة تراكم رأس المال.

اما المجر كانت واحدة من أوائل الدول في المنطقة التي جذبت أعدادًا كبيرة من الاستثمار الاجنبي المباشر بفضل التقدم السريع في عملية الخصخصة.

– بالنسبة لموقع الدراسة:

– للاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة في الناحيتين السياسية والاقتصادية لما له من أهمية بالغة في تنمية البلدان النامية والحصول على العديد من المزايا كالتكنولوجيا، والعملات الصعبة، والخيرات الإدارية...، كما تشكل عملية تشجيعه وحمايته مظهرا من مظاهر انفتاح الاقتصاديات واندماجها في الاقتصاد العالمي، وعاملا من عوامل تفعيل العلاقات الاقتصادية بين الدول.

خلاصة الفصل:

من خلال معالجتنا لهذا الفصل توصلنا الى ان المناخ الاستثماري يعد نتيجة تفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي تؤثر على ثقة المستثمر وتعمل على تشجيعه وتحفيزه على استثمار أمواله في دولة ما دون غيره، إلا أن نصيب أي دولة من هذه الاستثمارات يعتمد على عوامل كثيرة أهمها المناخ الاستثماري الجاذب والمحفز للاستثمار بهذه الدولة.

يؤدي الاستثمار دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية باعتباره عاملا محددا في تطوير الانتاجية ويؤلف عنصرا ديناميكيا فعالا في الدخل القومي، وتختلف محددات الاستثمار بين الافراد والمجتمع (الدولة)، في حين تمحور دوافع الافراد حول الربح فإن دوافع المجتمع تتوزع بين دوافع اقتصادية وسياسية واجتماعية.

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي لمناخ الاستثمار في الجزائر

تمهيد:

لقد سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى تحسين مناخها الاستثماري وبيئة الأعمال من خلال القيام بالإصلاحات الاقتصادية شاملة قصد جذب واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة بعد إدراكها بأهمية ودور هذا النوع من الاستثمارات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية هذا من جهة ومن جهة أخرى رغبتها في استغلال إمكانيات الضخمة والمتنوعة التي تتوفر عليها خاصة الثروات الطبيعية والطاقوية التي تشكل فرص حقيقية للاستثمار وقد بدأت هذه المساعي واضحة منذ بداية التسعينات من خلال إصدار بعض التشريعات واستحداث هيئات خاصة بترقية ودعم الاستثمار، هذا فضل عن الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية ومحاولة الجزائر لإدماج الاقتصاد العالمي من خلال التكريس التدريجي لعملية الانفتاح الاقتصادي والتجاري والمفاوضات في إطار الانضمام للمنظمة العالمية لتجارة وكذا الاتفاقيات المتعددة التي أبرمتها الجزائر في مجال حماية وتشجيع الاستثمار.

ولقد شهدت الجزائر معادلات مقبولة من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لحسين جذب الاستثمار واستقرار المناخ. وذلك من خلال التطرق في الفصل الثاني إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: الإطار القانوني لمناخ الاستثمار في الجزائر.

المبحث الثاني: تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثالث: فرص وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: تطور مناخ الاستثمار في الجزائر

المطلب الأول: تطور قانون الاستثمار في الجزائر

بعد إدراك الجزائر أهمية القطاع الخاص بادرت إلى ترقيته وفسح المجال أمامه وتشجيعه لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال إصدار جملة من القوانين والإجراءات التنظيمية أهمها قانون 1993 و2001 و2006 التي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أداة ضرورية تساهم في تحقيق التنمية ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص عمل.

الفرع الاول: قانون الاستثمار لسنة 1993

ظهر قانون الاستثمار لسنة 1993 بموجب المرسوم التشريعي رقم 12/93 الصادر في1993/10/05 بهدف توفير البيئة القانونية والتنظيمية المواتية لتشجيع الاستثمار الخاص خاصة الأجنبي منه مبينا الإرادة القوية التي أبدتها الدولة من أجل ترقية الاستثمار من خلال سياسات تحرير التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي، وقد ركز هذا القانون على مجموعة نقاط سندرج أهمها في ما يلي[1]:

- ✓ إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار، فالمستثمر محليا كان أو أجنبي له حرية الدخول في أي مشروع استثماري عدا بعض النشاطات الاستراتيجية الخاصة بالدولة مع تسهيل إجراءات الاستثمار.
- ✓ عدم التمييز بين المستمرين المحليين والأجانب.
- ✓ تسهيل الضمانات المشجعة للاستثمار مع التزام الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار بمساعدة المستثمرين وتمكينهم من المزايا المنصوص عليها في القانون.

كما أكد قانون 1993 على بعض الأحكام الواردة في قانون النقد والقرض من بينها:

- ✓ التأكيد على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال والإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل النزاعات وقد تأكد ذلك فعلا من خلال انضمام الجزائر إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.
- ✓ إنشاء وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتهم والقيام بالدراسات والأبحاث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية وتنظيم الندوات والملتقيات وإصدار المطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار.

[1] مرداوي كمال، الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع وتهيئة الاستثمار، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان ،2004، ص ص 7/8.

- ✓ تنظيم المنافسة الحرة و ترقيتها وحماتيها، و معاقبة كل من يعيقها في كافة الأنشطة بما في ذلك الخدمات عن طريق مجلس المنافسة.[1]
- ✓ اعتبار السوق المالية طريق من طرق الخصخصة للمؤسسات العمومية وتشجيع مساهمة الأفراد في رأس المال.[2]

لقد شكل قانون الاستثمار لسنة 1993 نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري، حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجبائية الضريبية والجمركية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية والحرية التي قدمها له هذا القانون.[3]

الفرع الثاني: قانون الاستثمار لسنة 2001

تم إصدار قانون الاستثمار لسنة 2001 بموجب الأم ـر الرئاسي رقم 03/01 الصادر في 08 أوت 2001 ويتعلق بترقية وتطوير الاستثمار بهدف إعطاء بعد جديد لمسيرة الاستثمارات ومسايرة التحولات المتسارعة دوليا وقد أكد هذا القانون على النقاط التالية:[4]

- ✓ توسيع نطاق الاستثمار ليشمل أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة، والمساهمة في رأس مال المؤسسة يكون بشكل نقدي أو عيني، إضافة إلى المساهمة في الأنشطة الاستثمارية في إطار الخصخصة الكلية أو الجزئية.
- ✓ ضمان استمرارية العمل وفق أرضية معروفة مسبقا لا تعرف التغيرات المفاجئة أي استقرار التشريع.
- ✓ يضمن القانون تسهيلات ومزايا عامة ومحددة، تنقسم إلى المزايا في إطار النظام العام مثل الإعفاءات الجمركية للتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في العملية الإنتاجية وإلى المزايا في إطار النظام الاستثنائي كتلك المتعلقة بالاستثمارات التي تنجز في مناطق ترغب الدولة في تطويرها.

اهتم قانون الاستثمار لسنة 2001 بالنظام العام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في إطار النشاطات الاقتصادية المنتجة، كما اهتم بمنح الحوافز التي تعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتطويره بما يدعم الاستثمار المحلي والتنمية الاقتصادية.

---

[1] كرامة مروة، رايس حدة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، دراسة تحليلية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني ،2012، ص 67.

[2] كرامة مروة، رايس حدة، نفس المرجع السابق، ص67.

[3] عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية –17 .08 أفريل، الجزائر،2006، ص255.

[4] عبد المجيد أونيس، نفس المرجع السابق، ص255.

الفرع الثالث: قانون الاستثمار لسنة 2006

ظهر هذا القانون بموجب الأمر رقم 08/06 الصادر في 15 جويلية 2006 كتعديل وتتمة للأمر رقم 03/01 والمتعلق بتطوير الاستثمار، يهدف إلى تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية الموجهة لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدمية.

منح هذا القانون لكل مستثمر مهتم بالاستثمار في الجزائر ضمانات بعدم المساس بالامتيازات المحصل عليها وإمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها، والمعاملة المماثلة لكل المستثمرين بالإضافة إلى وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات والاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات.[1]

المطلب الثاني: الهيئات الداعمة للاستثمار في الجزائر

إن جهود الدولة الجزائرية لتهيئة مناخ مناسب جاذب للاستثمار، بإصدارها لمختلف المزايا والحوافز، وكذا إصدار قوانين ومراسيم تشريعية وتنفيذية مدعمة، كان لابد من وضع نظام مؤسساتي يهتم بتنظيم الاستثمارات ومتابعة المشروعات الاستثمارية والإشراف عليها، فمن بين هذه المؤسسات أو الوكالات، وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارAPSSIالتي أنشأت بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12الصادر في 1993/10/05، وكذا إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDIوالتي ستكون موضوع دراستنا من خلال الفصل الثالث، بالإضافة لإنشاء هيئات أخرى والتي كان الهدف منها هو خلق مناخ جيد ومناسب لتحسين وجذب ودعم وترقية الاستثمار داخل الدولة.

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

تأسست الوكالة سنة 1996وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطالة الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي خاضعة لسلطة رئيس الحكومة، تابعة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وتقدم الوكالة مساعدات هامة للمؤسسات المصغرة سواء في مجال التمويل أو في الميدان الإعانات المستثمرة خلال فترة إنشاء المشروع وفي مرحلة الاستغلال.[2]

أولا. المهام الرئيسية للوكالة: وتتلخص فيما يلي:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

[1] كرامة مروة، رايس حدة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، دراسة تحليلية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني ،2012، ص 67.

[2] - ANSEJ ،Agence National de Soutien à l'Emploi des Jeunes.

– تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول ما، تخصيصات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد.

– تبلغ الشباب ذوي المشاريع التي تم ترشيحها للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

* تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعد م عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛

– تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.[1]

كما يمكن للوكالة ومن أجل الظفر بمهمتها على أحسن وجه، أن تقوم بما يلي:

– تكلف بمن يقوم بإنجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية.

– تكلف من يقوم بإنجاز قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات بواسطة هياكل متخصصة.

– تنظم تدريب لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير، على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها.

– تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به.[2]

ثانيا. الشروط اللازمة للاستفادة من امتيازات الوكالة:

تتمثل هذه الشروط فيما يلي:

1. استثمار الإنشاء: يتمثل إنشاء مؤسسة جديدة من طرف شاب أو عدة شباب مؤهلين لجهاز الوكالة لدعم تشغيل الشباب.

– شروط التأهيل:

– أن يكون الشاب من جنسية جزائرية ويكون بطالا.

[1] بن بريكة عبد الوهاب، نجوى حبه ،دور الأجهزة الحكومية في دعم الاستثمارات المحلية وتقليص حجم البطالة– دراسة حالة ANSEJ وCNAC بسكرة–،مداخلة بالملتقي الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، ص: 06.

[2] المادة06، من المرسوم التنفيذي رقم 96– 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996،المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتجديد قانو الأساسي، الجريدة الرسمية رقم 52، الصادرة يوم 11سبتمبر 1996، ص: 13.

– أن يتراوح سنه ما بين 19– 35سنة ويمكن أن يصل إلى 40سنة بالنسبة لمسير المؤسسة، على أن يتعهد بتوفير 04مناصب عمل دائمة (بما فيها الشركاء).

– أن تكون لديه مؤهلات مهنية ذات علاقة بالنشاط المرتقب.

2. استثمار التوسع: يتعلق التوسع بالمؤسسات المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والتي تطمح إلى توسيع قدر ا الإنتاجية في نفس النشاط مرتبطة بالنشاط الأصلي.

– شروط التأهيل:

يجب أن تتوفر في المؤسسة هذه الشروط:

– تسديد نسبة 70% من القروض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي؛

– تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام؛

– تصريح بالوجود لإثبات 03سنوات استغلال في المناطق العادية، و06سنوات في المناطق الخاصة؛

– تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الإيجابي للمؤسسة المصغرة.[1]

ثالثا. الإعانات المالية والامتيازات الجبائية التي تقدمها الوكالة:

تختلف الإعفاءات والامتيازات التي تقدمها الوكالة بين مرحلة الانجاز ومرحلة الاستغلال وهي كما يلي:

1. مرحلة الانجاز: وهي كالتالي:

– الإعانات المالية: تتمثل هذه الإعانات في ثلاثة قروض بدون فائدة تمنح للشباب أصحاب المشاريع:

1.1. قرض بدون فائدة يقدر: بخمسمائة ألف (500.000) دينار جزائري موجه للشباب حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء ورشات متنقلة لممارسة نشاطات الترصيص وكهرباء العمارات والتدفئة والتكييف ودهن العمارات ومكانيك السيارات؛

2.1. قرض بدون فائدة يقدر: بخمسمائة ألف (500.000) دينار جزائري للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة؛

3.1. قرض بدون فائدة يبلغ: مليون (1.000.000) دينار جزائري لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي، للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمجلات طبية، ومساعدي القضاء والخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات المعتمدين ومكاتب الدراسات، والمتابعة الخاصة بقطاعات البناء والأشغال العمومية والري.

4.1. الامتيازات الجبائية: وتتمثل فيما يلي:

[1] بو بريكة عبد الوهاب، نجوى حبه، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 06، 07.

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، للحصول على معدات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

– تطبيق معدل منخفض بنسبة 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة، والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

– الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.

– الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشأة للمؤسسات المصغرة.

2. مرحلة الاستغلال:

تشمل هذه الامتيازات الممنوحة للمؤسسة المصغرة لمدة 03سنوات، بداية من انطلاق النشاط أو 06سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة، وتمتد مرحلة الإعفاء لمدة سنتين 02عندما يتعهد الشاب المستثمر بتوظيف ثلاث عمال، لمدة غير محدودة، ومن بين هذه الامتيازات نذكر:

– الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات، والضريبة على الدخل الإجمالي، والرسم على النشاطات المهنية.

– الإعفاء من الرسم العقاري على البيانات، والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسة المصغرة.

– الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ، بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة، عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.[1]

الفرع الثاني: وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارAPSSI:

بموجب المرسوم التشريعي رقم 93- 12المؤرخ في 05أكتوبر1993، المتعلق بترقية الاستثمار، أنشئت وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارAPSSI، ودعم هذا القانون بالمرسوم التنفيذي رقم 94- 319الموافق ل: 17أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات وتنظيم وتسيير الوكالة حيث عرفت على أ ا: مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحت وصاية رئيس الحكومة.[2]

وتعتبر الوكالة المرجع الأساسي لكل ما يتعلق بالاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر.[3]

أولا. مهام الوكالة:

من بين وظائفها نذكر:

[1] المواد 01- 02- 06، من المرسوم التنفيذي رقم 01- 281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، الجريدة الرسمية رقم 55، الصادرة بتاريخ 26سبتمبر 2001، ص: 06.

[2] المواد 01- 02- 03، من المرسوم التنفيذي رقم 94- 319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات وسير وكالة ترقية الاستثمار ودعمها ومتابعتها، الجريدة الرسمية رقم 67، الصادرة بتاريخ 19أكتوبر 1994، ص: 04.

[3] بعلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد04،ص: 04.

1. وظيفة الترقية والمساعدة: كلفت الوكالة بـ:

– مساعدة المستثمرين في استفتاء التشكيلات اللازمة لإنجاز الاستثمار وعلى الخصوص الأنشطة المقننة مع احترام الآجال وهذا ما يظهر صفة التأكيد للمادة 04من المرسوم التنفيذي رقم 94- 319الموافق ل: 17أكتوبر 1994.

– الوكالة مكلفة بوضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات ذات الطبيعة الاقتصادية التقنية، التشريعية والتنظيمية المتعلقة بكيفية ممارسة نشاطهم وكذلك منح الامتيازات وعلى ما سبق يتضح أن الوكالة جاءت للمساعدة والترقية.

2. وظيفة المتابعة:

بالإضافة إلى ما سبق من مهام فإن الوكالة تتابع المستثمرين حيث تعاين السير الحسن لهذا الأخير كما أن تحقق احترام المستثمرين للالتزام الذي يربطهم بالدولة خاصة بعد تحصله على الامتيازات، إذ في حالة عدم الوفاء تقوم الوكالة بسحب الامتياز.

3. وظيفة التقييم:

كما تقوم الوكالة بتقييم المشروعات حسب عّدة معايير تقييميه قبل منحه الامتياز الذي يطمح إليه المستثمر وهذا طبق لأحكام المادة التاسعة من المرسوم التشريعي وهذا ما أضيف تأكيده ضمن أحكام المادة 04من المرسوم التنفيذي المؤرخ في 1994/10/17، المتعلق بصلاحيات وتنظيم الوكالة، تعمل الوكالة على تقييم مشاريع الاستثمار ضمن أجل إصدار قرار منح أو رفض الامتيازات المطلوبة من المستثمر.[1]

ويمكن تلخيص مهام الوكالة فيما يلي:

– تدعيم ومساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية.

– تضمن ترقية الاستثمارات وتنفيذ كل التدابير التنظيمية.

– تضمن متابعة احترام المستثمرين بالالتزامات المتعاقد عليها.

– تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار.

– تساعد المستثمرين على الاستفادة من الإجراءات.

– نشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات التي استفادة من الامتيازات.

ومن أجل أن تؤدي الوكالة مهمتها على أحسن وجه يمكنها القيام بما يلي:

– تشكيل مجموعة من الخبراء يكلفون بمعالجة مسائل خاصة ترتبط بالاستثمار.

[1] منتد المهندس الجزائري، WWW.INGDZ.COM ، تاريخ الاطلاع: 2015/04/02، على الساعة: 10:17.

- تنظيم ندوات وملتقيات وأيام دراسية.
- تقييم علاقات تعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة وتطورها.
- استغلال كل الدراسات والمعلومات المتصلة بهدفها والتي ترتبط بالتجارب المماثلة في البلدان الأخرى.[1]

الفرع الثالث: هيئات دعم أخرى:

نجد أن الدولة الجزائرية والإضافة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب"ANSEJ" وكذا وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار"APSSJ" فقد أنشأت هيئات دعم أخرى نذكر منها المجلس الوطني للاستثمار، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ولجنة المساعدة من أجل تحديد وترقية الاستثمار.

أولا: المجلس الوطني للاستثمار CNI:

هو جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار، أنشئ بواسطة المرسوم رقم 01 - 03المؤرخ في 20أوت 2001والمتعلق بتطوير الاستثمار، يشرف عليه رئيس الحكومة، يجتمع المجلس مرة واحدة كل 03أشهر، وكذا يمكن استدعائه عند الحاجة من رئيسه أو من أحد أعضائه.

1. مهام المجلس الوطني للاستثمار:

نذكر من بينها:

- يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها.
- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة.
- يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات.
- يفصل على ضوء أهداف بيئة الإقليم فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي.
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار.
- يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار وتطويرها.
- يعالج كل مسألة أخرى ترتبط بتنفيذ هذا الأمر...[2]

ثانيا– الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI):

حسب الأمر رقم 01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المعدل والمتمم بالأمر رقم 06المؤرخ في 08 جويلية 2006 تعد الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين تمارس مهامها، تأسست هذه الوكالة لتخلف وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار تحت وصاية المجلس الوطني للاستثمار،

[1] المادة04، **من المرسوم التشريعي 94– 319**، ص:04.

[2] المادة 03، من المرسوم التنفيذي رقم 06- 355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، يتعلق بصلاحيات ا لمجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية رقم 64، الصادرة بتاريخ11 أكتوبر 2006، ص: 12.

توظف 1500 إطار يشرفون على تسيير ملفات الاستثمار في 48ولاية بمعدل ثلاث إطارات لكل ولاية وهي تتولى المهام التالية:

- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- إعلام ومساعدة المستثمرين في إطار انجاز مشاريعهم.
- تسهيل استفتاء إجراءات التأسيس عند إنشاء المؤسسات وانجاز المشاريع.
- منح المزايا الخاصة بالاستثمار.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.
- تسيير الحافظة العقارية وغير المنقولة الموجهة للاستثمار.

وأهم ما يميز نظام الاستثمار في الجزائر هو قيامه على العناصر التالية:[1]

- المجلس الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة، تتمثل أهم صلاحياته في رسم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار، تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات وشروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار.

- الوكالة الوطنية تطوير الاستثمار (ANDI) وهي بديل وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات (APSI) المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر في 1993، وتتمثل مهمتها الاساسية في تطوير ومتابعة عملية الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع.

- إنشاء شباك وحيد لا مركزي يتم فيه تجميع كل الإيرادات ذات العلاقة بالاستثمار، وتملك هذا الشباك كل الصلاحيات من اجل الاستجابة العاجلة بانطلاق المشاريع.

- صندوق دعم الاستثمار الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة لتحسين مناخ الاستثمار، وتهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع، كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية كالكهرباء والغاز والماء والهاتف. ويبين الجدول الآتي الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد والخدمات التي يقدمها.

الجدول رقم (1): الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد مركزي.

الشبابيك	الهيئات	الخدمات
الاستقبال والتوجيه	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	إعلام، توجيه، تسليم الملف، إيداع تصريحات، منح الامتيازات
السجل التجاري	المركز الوطنً للسجل التجاري	تسليم شهادة عدم أسبقية التسمية و الإيصال المؤقت للسجل التجاري
الجمارك	مديرية الجمارك	الإعلام حول التنظٌيم الجمركًي

[1] صالح مفتاح، دلال بن سمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية،دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد44،2008،ص117.

الضرائب	مديرية الضرائب	مساعدة المستثمر في حدود الإجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية لتنفيذ قرار منح الامتيازات
العقار	الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار	إعلام على الإمكانيات العقارية وتسليم قرار حجز العقار
العمران	مديرية العمران	مساعدة المستثمر للحصول على رخصة البناء و التصريحات الأخرى حول البناء
وزاره العمل	مديرية التشغيل	تسليم رخص العمل للأجانب ، إعلام حول القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل
حصيلة الضرائب	مديرية الضرائب	تحصيل الحقوق المتعلقة بأعمال الانجاز أو تعديل المؤسسات ومحاضر مداولة هياكل التسيير والإدارة
حصيلة الخزينة	مديرية الخزينة	تحصيل الحقوق المتعلقة بعائدات الخزينة غير المتحصل عليها من طرف حصيلة الضرائب المتعلقة بإنشاء الشركات
المديونية التنفيذية للبلدية	المديونية التنفيذية للبلدية	المصادقة على جميع الوثائق اللازمة المتعلقة بتكوين ملف الاستثمار

المصدر: A NDI، 2004، texte régissant le développement de l'investissement en Algérie

ثالثا. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

هي هيئة ذات طابع خاص، توضع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لنشاطاتها، وفقا لأحكام المرسوم الرئاسي رقم 04- 13المؤرخ في 29ذي القعدة 1424 الموافق ل 22يناير 2004 والمتعلق بجهاز القرض المصغر، حيث تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موقعها في الجزائر العاصمة ويمكن نقلها إلى أي مكان آخر من التراب الوطني، تحدث الوكالة فروعا على المستوى المحلي بناء على تقرير الوزير المكلف بالتشغيل.

تتصل الوكالة مع مؤسسات وهيئات معنية بالمهام التالية:

- تسير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به.
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم.
- تمنح قروض بدون مكافأة.
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

يمكن أيضا للوكالة ولظفر بمهمتها القيام بما يأتي:

- تستعين بأيّ شخص معنوي أو طبيعي متخصص للقيام بأعمال تساعدها على إنجاز مهامها.
- تكلّف مكاتب دراسات متخصصة بإنجاز مدونات نموذجية خاصة بالتجهيزات ودراسات محلية وجهوية.

– تنفذ كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لدعم تحقيق أهداف جهاز القرض المصغر واستعمالها وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به.[1]

ثالثا. لجنة المساعدة من أجل تجديد وترقية الاستثمار CALPI:

تأسست بمقتضى التعليمة الوزارية 28المؤرخة في 1994/05/15المتعلقة بكيفية الضمان والتسهيل في مجال منح الأراضي للمستثمرين، وهي مكلفة بالإجابة على كل الطلبات في المجال العقار المقدمة من طرف المستثمرين أو وكالة ترقية ودعم الاستثمار.

1. الامتيازات الجبائية والجمركية التي تستفيد منها المؤسسة والمتعلقة بترقية الاستثمار:

ويمكن ذكرها فيما يلي:

1.1. مساعدات في مرحلة الانجاز لمدة ثلاث سنوات: وتتمثل فيما يلي:

– الإعفاء من ضريبة نقل الملكية.

– تخفيض نسبة 5على الألف بالنسبة للعقود التأسيسية.

– إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها.

– إعفاء من الرسم على القيمة المضافة سواء على السلع والخدمات المحلية أو المستوردة.

–تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

2.1. مساعادات في مرحلة الاستغلال:

– الإعفاء لفترة أدناها سنتين، أقصاها 05سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني.[2]

المطلب الثالث: مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال المؤشرات الإقليمية والدولية

بغرض تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر تم الاعتماد على عدد من المؤشرات الإقليمية والدولية في تقييم واقع المناخ الاستثمار في الجزائر ضمن الدول العربية والعالمية، ومن ثم تقييم جاذبية الاستثمار، سنأتي إلى تحليلها ضمن هذا المبحث:

[1] المواد (01- 05)، من المرسوم التنفيذي رقم 04- 14 المؤرخ في 22يناير 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانون الأساسي، الجريدة الرسمية رقم 06، الصادرة بتاريخ25 يناير 2004، ص، ص: 08، 09.

[2] قايس نرجس، دور وكالات دعم الاستثمار في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية أم البواقيANDI. مذكرة ماجستير أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهديي أم البواقي، الجزائر،2014،ص،ص:30.29.

الفرع الأول: المؤشرات الإقليمية

يتم تقييم الاستثمار الأجنبي بصفة عامة من طرف هيئات ومنضمات إقليمية عربية من خلال عدة مؤشرات ومن بين هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

أولا: مؤشر مركب المكون للسياسات الاقتصادية

تم وضع هذا المؤشر من طرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار بدء من سنة 1996 ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر الصرف وبنية سياسية ومؤسساتية مستقرة وشفافية.

ويشمل هذا المؤشر ثلاث مجموعات هي المجموعة السياسية المالية، مجموعة السياسات النقدية، ومجموع المعاملات الخارجية.

ويعرف هذا المؤشر المركب – حسابيا – بأنه متوسط المتوسطات المؤشرات الثلاث متوسط السياسة المالية، متوسط مؤشر السياسة النقدية ومتوسط مجموع المعاملات الخارجية. ويكون تقييم المناخ كما يلي:

- إذا كانت قيمة المؤشر اقل من 1 يعني عدم تحسن المناخ الاستثماري.
- إذا كانت قيمة المؤشر من 1 إلى 2 تحسن المناخ الاستثماري.
- إذا كانت قيمة المؤشر من 2 فما فوق تحسن كبير في المناخ الاستثماري.

يُلاحظ من خلال تقييم المؤشر تحسن كبير في المناخ الاستثماري في ما يخص التوازنات الاقتصادية الكلية ويعود هذا إلى الإصلاحات الاقتصادية وارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة.

رغم هذا التحسن إلا أن الجزائر تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر رغم المؤهلات التي تتوفر فيها[1].

ثانيا: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

يستند بناء مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار إلى تعريف تم تبنيه بعد استقرار الأدبيات التي تناولت الموضوع، حيث ينضر للجاذبية الدولية على أنها قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب مشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين، كما توضح الأدبيات الاقتصادية المتخصصة إن جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي ذات صلة وثيقة بثلاث مجموعات رئيسية من المحددات تتألف كل مجموعة من عدد من

[1] حلمي حكيمة، ساسان نبيلة، الاستثمار في الجزائر –تقييم لمناخ وقراءة في ملامح، جامعة قالمة، الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة قالمة، يومي 09 -2014/12/10 ، ص57.

المكونات الأساسية (المعبر عنها بالمؤشرات الفرعية)وكل مكون من عدد من المتغيرات الأساسية والفرعية التي تساهم في حصر العوامل الكلية والمؤسسية والمعايير المعتمدة من طرف المحرك والفاعل الرئيسي في مجال الاستثمار الأجنبي، أي الشركات متعددة الجنسيات، عند تقييمها لوضع الدولة المضيفة المحتملة للاستثمار.

وأشار تقرير التنافسية العربية في مؤشر جاذبية الاستثمار في الدول العربية إلى تحسن أداء الاستثمار في معظم الدول العربية نتيجة لتطور أسواقها المالية، حيث احتلت الجزائر في المرتبة 23 إلى جانب مصر، وسوريا ،ولبنان، والسودان، واليمن ضمن الدول التي تقل جاذبية الاستثمار فيها لارتفاع مستويات المخاطر الائتمانية، وانخفاض مستوى الجدارة الائتمانية مما يرفع من تكاليف القروض في الأسواق الخارجية ويقلل جاذبية الاستثمار الأجنبي، حيث كان مؤشر جاذبية الاستثمار في الجزائر منخفض وقدر بـ 0.45، نتيجة لانخفاض مؤشر الجدارة الائتمانية إلى 0.07.

وعليه يتكون مؤشر ضمان للجاذبية الاستثمار من ثلاث مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11 مؤشرا فرعيا تتفرع بدورها إلى 58 متغيرا كميا ، غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير خلال السنوات الثلاث المتوفرة (في هذه النسخة من 2014 إلى 2016) وذلك لتعزيز قوة النتائج وتقليل أثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية والتي قد تبعد مؤقتا بعض المتغيرات عن مستواها العادي ،تم تجميعها من مصادر وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية تقيس مجموعها قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما حلت دول المغرب العربي (تونس الجزائر المغرب) في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 40.3نقطة.

الفرع الثاني: المؤشرات الدولية

ومن بين هذه المؤشرات الدولية نذكر منها ما يلي:

أولا: مؤشر التنافسية العالمية

مؤشر التنافسية تقرير يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي والمعهد الدولي للتنمية والإدارة في سويسرا 1979 لقياس القدرة التنافسية للدول، وتحديد نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، بناءا على ثلاث مؤشرات رئيسية تبنى بدورها على مؤشرات فرعية.

- المتطلبات الأساسية: وتشمل المؤسسات – البيئة التحتية– بيئة الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم.
- معززات الكفاءة: وتشمل التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق العمل – تطور سوق المالية – الجاهزية التكنولوجية – حجم السوق. وقد أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير التنافسية (2013-2014) في سبتمبر 2013، حيث احتلت الجزائر المرتبة 100 من بين 148 دولة بمؤشر عام 3.79 محققة تحسناً عن ما كانت عليه سنة 2012 (المرتبة 110 وبمؤشر عام 3.7).

تقدمت الجزائر برتبة واحدة بعد أن كانت تحتل المرتبة 87 في 2016 وهي بعيدة عن تلك التي احتلتها في سنة 2014 (المرتبة 79)، ولكنها أحسن من تلك المراتب التي سجلت في السنوات الماضية، حيث احتلت الرتبة 100 سنة 2013و110 في سنة 2012.

ومن نقاط القوة التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري، عدّد التقرير بعض المؤشرات المتعلقة بأساسيات الاقتصاد الكلي على غرار نسبة الادخار الوطني إلى الناتج الداخلي الخام (المرتبة 18 عالميا)، ونسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام (المرتبة 10 عالمياً).

وساهمت مؤشرات التربية والتعليم في تحسين الرتبة التي تحصلت عليها الجزائر خاصة نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس (المرتبة 51 عالمياً) ونسبة التلاميذ الملتحقين بالتكوين في الطور الثانوي (المرتبة 47 عالمياً). كما ساهم حجم السوق في تعزيز هذه الرتبة (المرتبة 36 عالمياً)، غير أن بعض المؤشرات لا تزال تؤثر بشكل سلبي على تنافسية الاقتصاد الجزائري وخاصة الشفافية والسياسات المنتهجة (المرتبة 121 عالمياً)، وفعالية مجالس إدارة المؤسسات (المرتبة 135 عالمياً)، ونوعية المنشآت المطارية (المرتبة 107 عالمياً)، وعجز الميزانية (127) والقواعد المطبقة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة (المرتبة 131 عالمياً).

كما كان للخدمات والمؤسسات المالية دورها في هذه النتيجة مثل توفر الخدمات المالية (المرتبة 126 عالمياً). أما فيما يتعلق بالمسح حول جودة مناخ الأعمال في الجزائر فجاء على رأس المشاكل التي يعاني منها المستثمرون وأصحاب المؤسسات عدم كفاء الإدارة العمومية.

وحل مشكل الولوج للتمويل في المرتبة الثالثة. غير أن الملاحظ أن نسبة التضخم بدأت تلقى بثقلها على مناخ الأعمال، حسب استطلاع آراء أصحاب المؤسساتي بحيث حل في المرتبة الرابعة. وهذا ما يوحي ببداية تأثر مناخ الأعمال بالأزمة الاقتصادية التي تمر ا الجزائر.

و يعتمد مؤشر التنافسية العالمية في تقييمه للاقتصاديات على ثلاث فئات من العوامل التي تؤثر على التنافسية وهي العوامل المؤسسية، و النجاعة ،والإبداع.[1]

[1] حلمي حكيمة، ساسان نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص 5857.

الجدول رقم (2): الوضعية التنافسية للجزائر وتونس والمغرب

المؤشر / البلد	مؤشر التنافسية العالمي			
	مؤشر النمو للتنافسية		مؤشر الأعمال للتنافسية	
	الرتبة	السنة	الرتبة	السنة
الجزائر	71 82 76	2004 2005 2006	89 95 85	2004 2005 2006
تونس	42 37 30	2004 2005 2006	32 35 26	2004 2005 2006
المغرب	56 76 70	2004 2005 2006	46 71 76	2004 2005 2006

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات الواردة في: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية سنة 2015وتقارير مناخ الاستثمار في البلدان العربية: 2015- 2015-2016- 2015 وبيانات البنك الدولي.

ملاحظة: شمل مؤشر التنافسية العالمي سنة -2015- 315 دولة وشمل سنة -2013- 335 دولة وشمل سنة -2015- 323دولة.

يظهر الجدول السابق تخلف الوضعية التنافسية للجزائر مقارنة بالدول المجاورة، إذ أنها تتراوح ما بين المرتبة 53 و89، بينما تراوحت مرتبة تونس مثلا ما بين 25 و52 خلال الثلاث سنوات الماضية. ويعتبر هذا المؤشر دليلا على تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين عن إقامة استثمارات موجهة للتصدير للأسواق الخارجية.

ثانيا: مؤشر الحرية الاقتصادي

وصحيفة وال تسريت منذ عام 1995 ويستخدم هذا المؤشر كأداة لقياس مدى تدخل الدولة في الاقتصاد. ويستند إلى عشرة أعوام.

- معدل التعريفة الجمركية المرجح: السياسة التجارية، مدى وجود الحواجز غير الجمركية، درجة الفساد الخدمة الجمركي.
- الهيكل الضريبي للإفراد والشركات: العبء المالي للحكومة، الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي.[1]
- الاستهلاك الحكومي كنسبة من حجم الاقتصاد: درجة تدخل الحكومي، الملكية الحكومية للأعمال والصناعات، الناتج الاقتصادي المتأتي من الحكومة.
- السياسة النقدية: مثل معدل التضخم.

[1] كسرى مسعود، طهراوي دومة على، تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر. دراسة استقصائية من المؤسسات الاجنبية بالجزائر الملتقى الوطني حول: الترقية وتنمية الاستثمار في الجزائر، جامعة قالمة، يومي 2014/12/10.09، ص7.

- الاستثمار الأجنبي: مدى وضع القيود على الملكية الأجنبية للأراضي، المعاملة بالمساواة بحكم القانون بين المحلي والأجنبي، القيود على الملكية الأجنبية للأعمال.
- القطاع المصرفي والتمويل: ملكية الحكومة للبنوك، وجود قيود على إمكانية فتح بنوك أجنبية
- الأجور والأسعار: قوانين الحد الأدنى للأجور، مدى تحديد الأسعار من قبل الحكومة.
- حقوق الملكية: مدى ضمان وحماية الملكية الخاصة قانونيا واستقلالية النظام القضائي عن التأثير الحكومي . قوانين وأنظمة العمل ... الخ.
- أنشطة السوق السوداء: مدى انتشار التهريب، مدى وجود القرصنة في مجال حقوق الملكية الفكرية.

ويتم منح أوزان متساوية للعوامل العشرة السابقة الذكر، ومن ثم يحسب مؤشر الحرية الاقتصادية بأخذ متوسط هذه المؤشرات وفق مقياس رقمي يتراوح ما بين 1و5 بحيث تدل الفئة الرقمية:

1.95حرية اقتصادية كاملة. 3.95 حرية اقتصادية ضعيفة.

2.95 حرية اقتصادية شبه كاملة. 5 حرية اقتصادية معدومة.

ثالثا: مؤشر سهولة أداء الأعمال

يتحدد مؤشر سهولة الأعمال في قاعدة بيانات بيئة الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وهو يتكون من المؤشرات العشرة التي تتكون منه قاعدة بيانات بيئة الأعمال ويقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية للدول إلى جانب ذلك يهتم المؤشر بالتركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، بدف وضع أسس لتقييم والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية.[1]

الجدول رقم (3): وضع الجزائر في مؤشر الأداء والإمكانيات خلال الفترة (2000-2010)

السنوات	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر الأداء	119	118	117	128	115	82	102
مؤشر الإمكانيات	8 6	66	67	69	71	77	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:- عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية، مكتبة حسن المصرية، لبنان ، 2012، ص326

[1] اقسام حسنة، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد الإصلاحات مع الإشارة إلى حالة كوريا الجنوبية، ماليزيا، مصر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2011،ص250.

يتضح من الجدول رقم (03) إن الجزائر تقع في منطقة الدول ما دون إمكاناتها أي بأداء منخفض وبإمكانيات مرتفعة. ومع الإمكانيات الكثيرة التي تتوفر عليها الجزائر من موارد طبيعية والبنية تحتية وعمالة رخيصة وتحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي، إلا أن ما قابلها من تدفقات استثمارية كان محدودا، وهو ما يؤكد أن هناك عقبات أخرى يجب معالجتها لزيادة نصيب الجزائر من هذا الاستثمارات.

رابعا: المؤشر المركب للمخاطر القطرية

الجدول رقم (4): مؤشر تقويم المخاطر القطرية 2002-2009

ت: ترتيب القطر حسب المؤشر (من الأقل خطورة للأكثر خطورة.) ر: رصيد البلد ضمن حسابات المؤشر.

البلد	المؤشر المركب للمخاطر القطرية					مؤشر اليورمونى للمخاطر القطرية					مؤشر أنستيتيسيونال انفستور للتقويم القطري					مؤشر الكوفاس		
	2002		2003		2006	2002		2003		2006	2002		2003		2006	2002	2003	2006
	ت	ر	ت	ر	ر	ت	ر	ر	ت	ر	ت	ر	ر	ت	ر	الترتيب		
الجزائر	87	63,8	85	65,8	77,3	86	40,79	41,21	88	41,8	84	31,5	33,4	81	47,5	B	B	A4
تونس	56	71,0	57	73,5	72,2	57	57,17	53,7	49	55,78	49	53,7	50,7	54	57,2	A4	A4	A4
المغرب	53	72,8	49	75,3	73	62	53,76	53,76	62	51,71	58	48,2	46,1	59	51,8	A4	A4	A4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البنك الدولي، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2002 -2004-2006

يشير الجدول السابق إلى تحسن ترتيب الجزائر فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بالاستثمار في نهاية سنة 2006 مقارنة بنهاية سنة 2001 إذ بعدما كانت قيمة المؤشر في نهاية هذه السنة في حدود61.5 نقطة محتلة المرتبة 85 أي أنها تتميز بدرجة مخاطرة معتدلة، حدث تحسن في ترتيبها خلال سنة 2004 حيث أصبحت في المرتبة 80 وبـ 75.5نقطة، وأصبحت ضمن مجموعة البلدان ذات المخاطرة المنخفضة، وهي نفس المجموعة التي تنتمي لها كل من تونس والمغرب.

وباعتماد مؤشر (الكوفاس) مؤشر ضمان الصادرات الفرنسية (نلاحظ تحسنا في وضعية الجزائر حيث انتقلت من درجة المضاربة) B (التي تعني أنها تتميز بمخاطرة مرتفعة نسبيا ويفسر ذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته الجزائر خلال سنوات التسعينات، إلى الدرجة A4 التي تعني وضعية المخاطرة المعتدلة، ويعود السبب الأساسي في ذلك لتحسن الوضعية المالية للجزائر الناتجة عن توفرها على احتياطي صرف يفوق 100 مليار دولار في نهاية سنة2007.

توجد مؤشرات نوعية أخرى تضع الجزائر في مراتب متأخرة ولا تؤهلها لتكون في موقع الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي، لكن يجب التأكيد هنا على أن هذه المؤشرات لا يمكن الجزم بمصداقيتها ودقتها إذ أنها تعبر في كثير من الأحيان عن مواقف مسبقة خدمة لتحقيق مصالح الهيئات التي تقوم بوضعها، لكن من المهم التعرف على هذه المؤشرات لأنها تبقي في نظر الكثير من المستثمرين دليلا مهما في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

نستعرض في العنصر الموالي بعض هذه المؤشرات في عدد من الدول المختارة قصد التعرف على وضعية الجزائر بالنسبة لها.

خامسا: مؤشرات الحاكمية والتقدم في الإصلاح ومحاربة الفساد

1- تقييم التقدم في الإصلاح الهيكلي بالجزائر:

تعتبر الإصلاحات الهيكلية أو ما يعرف بالجيل الثاني من الإصلاحات مقارنة بالإصلاحات التي تمت سابقا في إطار برنامج التعديل الهيكلي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي، مؤشرا جيدا على مدى توفر مناخ اقتصادي جيد، فالإصلاح الهيكلي يستهدف تحويل البنيان الاقتصادي من وضع تسيطر فيه الدولة على النشاط الاقتصادي إلى وضع يتميز بتحرير كلي للاقتصاد الوطني وفسح المجال للقطاع الخاص الوطني والأجنبي لممارسة الأعمال بكل حرية وبكل شفافية وفي ظل سيادة حرية المنافسة التي يجب أن تضمنها الدولة. وقد قامت الجزائر خلال السنوات السابقة) منذ سنة 1993(بعدة إجراءات في هذا المجال ذلك ما تعكسه البيانات الواردة في (الجدول 8) حيث سجل التقدم في إصلاح النظام التجاري درجة 69 من 100، وهي نتيجة تبرز حجم الإجراءات التي تم القيام بها والتي جاءت في سياق تفاوض الجزائر للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، إلا أن وضعية النظام التجاري الجزائري ما تزال متأخرة (الدرجة 5) مما يعني ضرورة مواصلة العمل وبسرعة في طريق الإصلاحات الشاملة. وتتأكد لنا نفس النتيجة بالنسبة لوضعية إصلاح أنظمة الحكم وإصلاح اللوائح التنظيمية الخاصة بالأعمال والتي تبقى متخلفة في الجزائر مقارنة بالدول المجاورة (المرتبة 26 في إصلاح اللوائح التنظيمية الخاصة بأنشطة الأعمال مقارنة بالدرجة 79 في تونس و62 في المغرب).

يبين لنا الجدول التالي مستوى التقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في الجزائر مع مقارنتها ببعض الدول أو المناطق.

الجدول رقم (5): التقدم في الإصلاح الهيكلي (2000-2004)

الدول أو المنطقة	الإصلاح التجاري		إصلاح أنشطة قطاع الأعمال و إصلاح اللوائح التنظيمية		إصلاح إدارة الحكم	
	الحالة الراهنة	تقدم الإصلاح	الحالة الراهنة	تقدم الإصلاح	الحالة الراهنة	تقدم الإصلاح
الجزائر	5	66	26	54	32	61
تونس	1	49	79	74	35	6
المغرب	0	49	62	62	40	42
جنوب آسيا	25	43	49	48	35	55
OECD	93	67	89	73	88	65

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2005، آخر التطورات والآفاق المستقبلية الاقتصادية: الطفرة النفطية وإدارة العوائد المالية، البنك الدولي ،2005، ص 8 على موقع الأنترنيت: www.worldbank.org/MNSED%20Arabic%20overview.pdf 2006 (مارس)

لقد تباينت فترات التحليل بناء على المؤشر، فبالنسبة لكل مؤشر تعكس الحالة الراهنة الوضع الحالي للبلد المعني في الترتيب العالمي للدول، بحيث تشير القيمة 100 إلى بلد لديه أفضل السياسات، بينما تشير القيمة صفر إلى بلد لديه أشد السياسات إرهاقا وتقييدا.

ويعكس تقدم الإصلاح مقدار التحسن في تصنيف البلد بين عامي 2000 و2004 أو خلال الفترة المتاحة، حيث تشير القيمة 100 إلى بلد حقق أفضل تحسن في التصنيف، في حين تشير القيمة صفر إلى بلد أخفق إخفاقا شديدا.

2- مؤشرات الإدارة الرشيدة:

تؤكد العديد من الدراسات مثل دراسة (1992WHEER &MODY)على أهمية تواجد مؤسسات فعالة تنعدم فيها ممارسات الفساد وتعمل وفقا لسلطة القانون، ومن بين الدراسات المهمة في هذا الجانب تلك التي قام بها (1997WEI) والتي حاول فيها دراسة العلاقة بين FDI وعمل المؤسسات، وتوصل إلى أن انتشار الفساد يمثل عائقا أمام جذب FDI وهي النتيجة نفسها التي توصل إليها DAUDE في سنة2001 أما (1999KAUFMAN) فقد أشار بدوره لأهمية توفر الاستقرار السياسي وغياب الجريمة وفعالية الحكومة وسلطة القانون في تحسين جودة المؤسسات، وأكد في هذا الصدد على مدى تأثير العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي

في الاستثمار المحلي كذلك، فوجود مؤسسات فعالة من شأنه تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي وخلق الظروف المثلى للاستثمار المحلي

وتشير مختلف الدراسات الحديثة الصادرة عن المؤسسات والمنظمات الدولية وجود ترابط كبير بين أساليب إدارة الحكم وتحقيق التنمية في البلدان النامية، فكلما تميزت السياسات العامة بجودة مؤسساتها العامة وبقدر كبير من الحريات السياسية والاقتصادية وبمحاربة الفساد وتوسيع المشاركة السياسية، كلما انعكس ذلك إيجابا على التنمية الاقتصادية وساعد على تحسين صورة البلد لجذب الاستثمار الأجنبي وفي هذا الإطار نعرض أهم المؤشرات التي تقيس مستوى أداء المؤسسات قصد معرفة موقع الجزائر ضمن أهم مؤشرات الحاكمية ونورد في الجدول التالي ترتيبها في بعض من المؤشرات الدولية المختارة مع مقارنتها بعدد من البلدان المجاورة لتحديد الوضعية التي تحتلها الجزائر في الترتيب العالمي.

الجدول رقم (6): مؤشرات الإدارة الرشيدة

المؤشر / الدولة	المشاركة السياسية والمساءلة			الاستقرار السياسي			مؤشر فعالية الحكومية		
	2002	2004	التقييم	2002	2004	التقييم	2002	2004	التقييم
الجزائر	19.7	23.8	ضعيف	7.6	8.3	ضعيف جدا	28،9	36.5	متوسط
تونس	22.7	17.5	ضعيف	54.6	51.9	جيد	73.6	69.7	جيد
المغرب	40.4	32.5	متوسط	38.9	39.8	متوسط	62.2	56.3	جيد

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية سنة 2004، المرجع السابق، ص 118-120.

- دليل المؤشر: تتراوح قيمة المؤشر بين (صفر و100%)النسبة المئوية مقارنة وتأشيرية وليست مطلقة.

أعلى من 75% وضع مقارن ممتاز، أعلى من 50% وضع مقارن جيد، أعلى من 25% وضع مقارن متوسط، أعلى من 10% وضع مقارن ضعيف، أقل من 10% وضع مقارن ضعيف جدا.

وضعية الجزائر

من خلال تفحص البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا النظرة السلبية التي توليها المؤسسات والمنظمات الدولية للجزائر كون أدائها ضعيف أو في أحسن الأحوال هي في وضعية متوسطة، وعلى الرغم من التحفظ الذي نبديه إزاء هذه البيانات التي لا تبرز في الواقع مستوى الجهود المبذولة رسميا لتحسين هذه الصورة، فإننا نؤكد على التأثير المباشر الذي أحدثه نشرها في إحجام عدد كبير من المستثمرين عن الاستثمار في الجزائر وتفضيل البلدان الأخرى ذات الدرجات الجيدة.

3- مؤشرات محاربة الفساد

تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا، ومنذ 1995، مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية بغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد. وبالنظر لواقع الجزائر في محاربة الفساد من خلال الاعتماد على مؤشر الشفافية الدولية فإنها لا تزال مصنفة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في هذا المجال، ذلك ما يعني في نظر واضعي هذا المؤشر ومن يطلع عليه من رجال أعمال ومستثمرين، تشجيع النظام العام في الجزائر من خلال ممارسات المسئولين على مراكز القرارات الإدارية المرتبطة بالاستثمار للبيروقراطية وإقصائهم للمنافسة الشريفة ومنعهم لسيولة المعلومات، ووفقا لذلك فقد تحصلت الجزائر في سنة 2004، وفقا لهذا المؤشر على 41.9نقطة متقدمة على وضعيتها سنة 2002لكنها تبقى بعيدة على تونس مثلا بأكثر من 20 نقطة.

ووضع تقرير البنك الدولي لسنة 2002 حول الفساد، الجزائر في المرتبة 32بينما كل من تونس والمغرب في مرتبة أحسن حيث احتلتا على التوالي المرتبتين 79 و70. و في سنة 2004، وحسب الترتيب الدولي لمنظمة الشفافية الدولية، احتلت الجزائر المرتبة 97 بينما كانت كل من تونس والمغرب في وضع أحسن باحتلالهما المرتبتين 39 و77 على التوالي(37)وتحصلت الجزائر حسب مؤشر الشفافية الدولية لسنة 2008 على 3.2 نقطة من 10مما جعلها تحتل المرتبة 92 من بين 180 دولة، ويعتبر هذا تحسنا طفيفا مقارنة بما تم تسجيله سنة 2005)2.8 نقطة(وسنة 2003)2.6 نقطة، (و قد سمحت هذه الدرجة للجزائر الخروج من مجموعة المربع الأسود الذي يضم مجموعة البلدان الأكثر فسادا في العالم)البلدان التي تتحصل على أقل من10/3، (ولكن على الرغم من هذا التحسن تبقى الجزائر حسب رأي المنظمات الدولية ورجال الأعمال الأجانب من البلدان ذات المعدلات العالية للفساد. فقد احتلت مرتبة متأخرة عربيا إذ كانت في المرتبة العاشرة من بين 18 دولة عربية شملها تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2008.

ويتأكد لنا بعد تحليل المكونات الأساسية والمؤسساتية، سلبية أغلب المؤشرات الخاصة بمناخ الاستثمار. وبالنظر لهذه المعطيات نرى ضرورة القيام بتشخيص دقيق لعناصر البيئة الاستثمارية في الجزائر للوقوف على الأسباب الفعلية المعيقة لأنشطة المستثمرين الوطنيين والأجانب.[1]

المبحث الثالث: تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل أساسي في قطاع المحروقات منذ الاستقلال نظرا لانعدام الموارد المالية والخبرات والكفاءات المختصة في هذا الميدان، وباعتباره القطاع المفضل لتوسيع الاستثمارات الأجنبية،

[1] SOURCE: Transparency International .http:// Transparency. Org/index.

ولكن بفضل الأطر القانونية المتزامنة مع تغيرات الاقتصادية الوطنية أصبح للقطاعات الاقتصادية الأخرى نصيب من الاستثمار الأجنبي المباشر وسنتناول من خلال تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه القطاعي والجغرافي وأهميته بالنسبة للاقتصاد الوطني، وأهم الدول والشركات الأجنبية المستثمرة.

1- حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لفترة 2000.2013:

شكلت الجزائر منذ سنة 2000منطقة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيما بعد الإصلاحات التي مست مختلف الجوانب خاصة الجانب التشريعي من خلال إصدار قانون 2001والمتعلق بتطوير الاستثمار الأهداف إلى تهيئة مناخ الاستثمار وإنشاء هيئات خاصة لاستقبال وتوجيه المستثمرين المحللين والأجانب أهمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) والمجلس الوطني للاستثمار (CNI)إلى جانب اتفاق الشركة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2001 تمهيد إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة إضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية الأمر الذي شجع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في القطاع.

ومما ساعد أيضا على تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي:[1]

- تحسين الأوضاع الأمنية بشكل كبير وتحقيق الاستقرار السياسي.
- تحسين الأوضاع الاقتصادية وانخفاض حجم المديونية الخارجية وارتفاع احتياطي الصرف.
- اعتماد برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وفتح مجالات الاستثمار في كل القطاعات.
- إبرام عدة اتفاقيات في مجال تشجيع وحماية الاستثمار.
- تفعيل العلاقات السياسية والاقتصادية الخارجية.

إن كل هذه العوامل ساهمت في تعزيز تدفق الاستثمارات إلى الجزائر، حيث احتلت الجزائر خلال سنتي 2002/2001 المرتبة الرابعة والثالثة على التولي إفريقيا من حيث جذب الاستثمار،

وأول مستقطب في المغرب العربي سنتي 2004/2002 حسب تقرير الاستثمار العالمي سنة2004، وبحلول سنة 2007 وعرفت الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع الطاقة انتعاشا ملحوظا حيث بلغت تدفقات رؤوس الأموال فيه 1.6 مليار اورو مقابل 1.5مليار أورو لقطاع الطاقة بينما استطاع قطاع الصناعات الكيماوية جذب 746مليون دولار سنة 2007 تمثلت في استثمارات مجمع orascom المصري والشركة sofert لإنتاج

[1] CUNCED ،Examen de la politique d'investissement en Algérie ،mars2003.p07 (http://unctad.org/fr/docs/itepc 20039 _fr.pdf) . page consulte le 07/08/2015.

الامونياك بالشراكة مع الشركة الوطنية sonatrach في حين استقطب قطاع البناء والأشغال العمومية حوالي 636 مليون اورو من الاستثمارات الأجنبية سنة 2007، وذلك مقابل 311مليون اورو فقط سنة 2006.[1]

وقد استمر هذا الارتفاع سنة 2008 حيث بلغت الاستثمارات خارج قطاع المحروقات ما يعادل 897 مليار دينار أما قطاع المحروقات فقد سجل ما قيمته162 مليار دينار، وهذا يعني أن الجزائر لم تتأثر كثيرا بالأزمة المالية العالمية حيث حقق تدفق الاستثمار أعلى مستوى له سنة 2009 ب2746.4 مليون دولار أمريكي وهو رقم لم تحققه طوال مسيرة انفتاحها على العالم الخارجي، وقد تركزت معظم هذه الاستثمارات في قطاع الطاقة والمناجم.

وقد شهدت الفترة2010/ 2013 تذبذبا في تدفقات الاستثمارات المباشرة، حيث سجلت أدنى قيمة لها خلال ذات الفترة سنة 2012 بما يعادل 1499 مليون دولار، وبالرغم من ذلك فقد صنفت الجزائر كرابع دولة عربية مستقلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة 2.9 مليار دولار وبحصة6.2 بالمائة من إجمالي الاستثمارات الوافدة للدول العربية،[2] ويرجع ذلك إلى الآثار الايجابية لبرنامج دعم النمو الذي ركز معظمه على قطاع البناء والإشغال العمومية.

المطلب الأول: تحليل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2017م

واقع تأثير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري(2000_2017):

أ. الفترة الأولى من(2000_2008):

حسب ما يوضح الجدول، والشكل البياني التالي تطور حركة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

الجدول رقم (7):حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر(2000_2008).الوحدة: دولار أمريكي.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2004	2005	2006	2007
المبالغ	280.1	1107.9	1065	638	882	1145	1795.4	1661.8	2632.1

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على تقرير الاستثمار العالمي 2015.قاعدة البيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] Henry. p; Abdelkrim. S et de Saint- Laurent .B ،investissement direct étranger vers MEDA en 2007:la Bascule ،ANIMA Investment Network ،Etude n° 1،Mai. P83. http://www. animaweb. org/uploads/bases/document/Inv _ EtI_Bilan-IDE-MEDA-2007_Fr_15-5-08_2.pdf)page) concult le27/10/2015.

[2] نشرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمارات الصناعية بالوطن العربي، الاستثمارات والشراكة، المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية، العدد29،2013،ص01.

الشكل رقم (1): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (2000_2008).الوحدة: مليون دولار أمريكي.

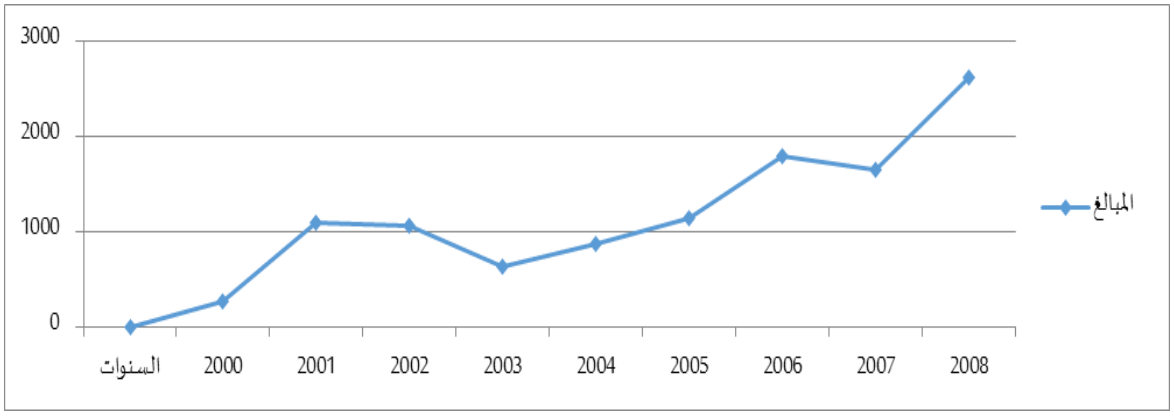

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

لقد ارتفع حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بأغلب سنوات هذه الفترة خلال**2001**، و**2002**، و**2005**، و**2006**،و**2007**، و**2009** نتيجة تحسن واقع مناخ الاستثمار لأن الدولة اعتمدت برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(**2001_2004**)، والبرنامج التكاملي لدعم الإنعاش الاقتصادي(**2005.2009**)،ومن الناحية القانونية صدور قانون **2001** الذي نص على الحرية التامة للاستثمار كما أصبح بموجبه تدخل الدولة لا يتم إلا بهدف تقديم الامتيازات التي طلبها الاستثمار عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، كذلك نصت المادة (**41**) منه بأن يعرض أي نزاع بين المستثمر الأجنبي، والدولة الجزائرية إما بفعل المستثمر الأجنبي أو بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده على المحاكم المختصة.

إضافة إلى التعديل المرافق له خلال**2006** حيث بموجبه القدرات الخاصة بالاستثمار أصبحت محددة، ومنظمة على مستويات ،المستوى الاستراتيجي تمثله وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات تحت عنوان التَّرقية و تحديد الاستثمار من مهامه إعداد السياسة الوطنية للاستثمار مع السهر على تطبيقها، والمستوى الثاني التنفيذي يمثل حاليا بوكالتن تقوم كل منهما بمهامها تحت مراقبة وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، كذلك سمح هذا القانون لكل مستثمر مهتم بالحصول على قرض الاستثمار في الجزائر سواء كان شخص طبيعي أو معنوي لينشئ مشروع استثماري بإنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود **100%** من رأس مال المقيم، أو غير المقيم، أو بمشاركة شخص، أو بمجموعة أشخاص طبيعيين، أو معنويين خاضعن للقانون الجزائري، أو من خلال المساهمة في رأس مال مؤسسة قائمة في شكل مساهمة نقدية، أو عينية، أو استعادة النشاطات في إطار خوصصة كلية، أو جزئية بدون أن ننسى عودة الاستقرار الأمني، والسياسي للجزائر خلال هذه الفترة.

و عن واقع مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال هذه السنوات التي زاد بها حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي حسب الديوان الوطني للإحصائيات ونشرات

صندوق النقد العربي خلال **2001**، و**2002**، و**2005** كانت معدلاته تقدر بـ **2،5 %**، و**4،7 %**، و**5،1 %**على التوالي (الديوان الوطني للإحصائيات+ صندوق النقد العربي)، و فيما يخص رصيد الميزان التجاري خلال **2004** و**2008** لقد كان في زيادة مستمرة سنة بعد أخرى بحيث كان يقدر بـ**14.270**، مليون دولار أمريكي، و**40.577**، مليون دولار أمريكي على التوالي. (صندوق النقد العربي ،2002 و 2015، الصفحة 23و494)

و فيما يخص تأثير على الاستثمار المحلي كمحفز و مكمل له في نفس الوقت نستدل بتأثيره من خلال مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت، بحيث قدرت خلال هذه الفترة بـ**8.861%**خلال سنة **2001** و6.791**%** خلال سنة **2006**، و بدون أن ننسى تأثيره على حجم الإنتاج و خير دليل على ما نقول حجم الصادرات خلال هذه الفترة بحيث نلاحظ خلال **2005**، و **2006** لما زاد حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة زاد بالمقابل حجم الصادرات بحيث حسب المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الألي للجمارك قدرت **44395.10^6** مليون دولار أمريكي و**54741.10^6** مليون دولار أمريكي على التوالي (المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الألي للجمارك)، ونفس الشيء مع التوظيف بحيث خلال الفترة **2002_2012** وظفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة حوالي **113879**عامل. وبالتالي هذا ما يفسر اهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في تحسين مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي.

ب. الفترة الثانية من(2011.2017):

الجدول رقم (8): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال(2010-2017). الوحدة: مليون دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المبالغ.	2746.2	2300.2	2580	3052.3	2661.1	1488	587.3-	1546	_

Source: ©UNCTAD، FDI/MNE database (www.unctad.org/fdistatistics).1990-2017

الشكل رقم (2): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال (2010-2017) الوحدة: مليون دولار أمريكي.

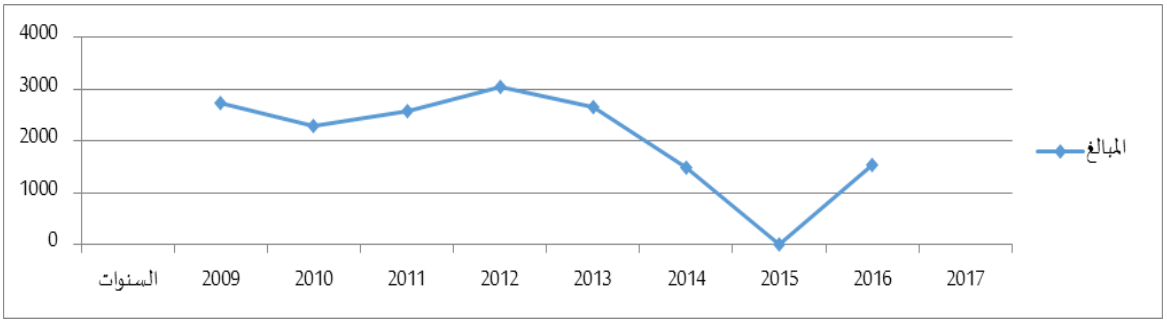

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

و نفس الشيء خلال هذه الفترة لأن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر كانت كبيرة باستثناء سنة **2015** كما هو موضح في معطيات الجدول أعلاه، بسبب كما هو معلوم انخفاض سعر البترول في الأسواق العالمية خلال السداسي الثاني من سنة **2014** و خلال**2016** ارتفاع حجم التدفقات الواردة منه إلى الدولة مرة أخرى، نتيجة التحسن الملحوظ الذي شهده مناخ الاستثمار سواء من الناحية الاقتصادية كاستثمار البرنامج الأخير من برامج الإنعاش الاقتصادي المتمثل في برنامج التنمية الخماسي (20142010)، و من الناحية القانونية أهم الإصلاحات الإجرائية إلى غاية نهاية سنة **2010** كانت على شكل إقرار لوائح جديدة لتسهيل تراخيص البناء، وتخفيض كل من تكلفة نقل الملكية، ومعدل الضريبة على دخل الشركات في بعض القطاعات من**25%** إلى**19%** ،إضافة إلى اعتماد قوانين جديدة للإجراءات المدنية مع محاولة الزيادة من كفاءة المحاكم بهدف تعزيز سرعة تنفيذ العقود التجارية.

لكن في أول يناير من سنة **2014** تم تشريع قانون جديد للاستثمارات الأجنبية ينص على عدم إمكانية إنجاز الاستثمارات الأجنبية بالجزائر إلا في إطار الشراكة، و تم تحديد نسبة المساهمة الوطنية المقيمة بـ **51%** على الأقل من رأس المال الاجتماعي، كما أكد هذا التشريع أيضا على أن تنجز هذه الاستثمارات في حرية تامة شرط أن تأخذ بعين الاعتبار التشريعات الخاصة بحماية البيئة، كذلك أجبر هذا التشريع أيضا هذه الاستثمارات بتقديم ميزان به فائض من العملة الصعبة لفائدة الجزائر خلال فترة نشاط هذا المشروع، و بعدم إمكانية ممارسة أنشطة الاستيراد لأجل إعادة بيع الواردات على حالها من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الأجانب.

بالتالي يمكن الإشارة بأن هذا القانون الأخير قد تظافر مع انخفاض سعر البترول في الأسواق العالمية خلال سنة واحدة، هذا ما أدى دون شك إلى انخفاض حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال سنة **2015**، و حتى تحفز الدولة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جديد إليها شرعت خلال سنة **2015** تدابير جديدة في شكل تعديلات للأمر رقم (**03.01**) بقانون المالية لترقية الاستثمار عن طريق تشجيع العمليات الإنتاجية في بعض الأنشطة الاقتصادية، وكذلك التخفيض من معدل ضرائب المؤسسات.

و خلال سنة **2016** صدر قانون جديد للاستثمار قدم إعفاء إضافي إلى المزايا الممنوحة للمشروعات الاستثمارية يتمثل في إعفاء السلع عند الجمركة من إجراءات التجارة الخارجية و التوطن البنكي، و خلال مرحلة الانجاز تمنح الاستثمارات تخفض بنسبة**90%** من مبلغ الإتاوة الإجبارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، وخلال مرحلة الاستغلال بنسبة **50**% أما الاستثمارات المنجزة في مناطق تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة تتعهد لها الدولة خلال مرحلة الإنجاز بالتكفل جزئيا، أو كليا بنفقات أشغال المشروع الاستثماري الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار بعد تقييمها من قبل الوكالة، إلى جانب تخفيض مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية

المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، و خلال مرحلة الاستغلال تمنح هذه الاستثمارات إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ،و من الرسم على النشاط المهني لمدة **10** سنوات، كما منح أيضا هذا القانون مزايا إضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز والتي تعمل على خلق مناصب شغل إلى جانب منح المستثمر الأجنبي ضمان تحويل رأس المال المستثمر مع العائدات الناتجة عنه.

و هذا ما أدى إلى ارتفاع حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال سنة **2016**، لكن تجدر الإشارة بأن هذه الأخيرة مازالت دون المستوى المطلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر بسبب الفساد الإداري و ثقل و التماطل في تنفيذ الإجراءات الإدارية ،المؤكد من طرف كل من تقارير منظمة الشفافية الدولية و سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادرة خلال الفترة(**2010.2014**)وعن البنك الدولي، إضافة إلى ما أقرته المؤشرات الدولية والإقليمية عن مناخ الاستثمار الجزائري حيث تحصل على مراتب متأخرة في مكونات هذا المؤشر خلال الفترة محل الدراسة، و لتشخيص تأثير انخفاض حجم تدفقه على مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال هذه الفترة سوف نسلط الضوء على سنة **2015** حيث خلال هذه الأخيرة معدل النمو الاقتصادي أو الناتج المحلي الإجمالي باعتباره كمؤشر له، لقد احتفظ بنفس نسبة النمو خلال سنتي **2014** و**2015** على التوالي التي قدرت بـ .**38%** أما خلال سنة **2016**قدرت بـ**3،3%** رغم زيادة حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما هو موضح في بيانات الجدول أعلاه، وبالتالي يمكن الاستنتاج من هذا التحليل أولا تأكيد القول السابق بأن حجم الاستثمارات الواردة إلى الجزائر ضئيل جدا وأقل من المستوى المطلوب، أو ثانيا نسبة مساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أيضا ضئيلة جدا بمعنى الاستثمار الأجنبي المباشر يكاد لا يؤثر في معدل النمو الاقتصادي (قاعدة بيانات البنك الدولي)، وبالنسبة لرصيد الميزان التجاري الجزائري خلال سنة **2015** أخذ الإشارة السالبة(حوالي **13714** -) وخلال سنة **2014** كانت قيمة هذا الرصيد تقدر بـ **4306** مليون دولار وخلال **2013** كان يقدر رصيده بـ **9946** مليون دولار، و بمقارنة هذه الأرصدة خلال السنوات الثلاثة مع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر المتضمنة بالجدول أعلاه، خلال سنة **2015** لما كان رصيد الميزان التجاري سالب أيضا الحجم الوارد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كان سالب، ولما كان رصيد الميزان التجاري خلال سنة**2013** هو ضعف رصيد الميزان التجاري لسنة **2014** حدث نفس الشيء مع حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة خلال سنة **2013**كانت ضعف ما إستقطبته الجزائر خلال سنة**2014**، وهذا ما يؤكد التأثير الإيجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على رصيد الميزان التجاري الجزائري .

وبالنسبة لتأثيره على الاستثمار المحلي لقد كانت نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تكوين رأس الدال الثابت خلال سنة **2015** أقل من الصفر أو سالبة بما أن حجم تدفقه كان كذلك كما هو موضح في

الجدول رقم**02** أعلاه، و فيما يخص تأثيره على حجم الإنتاج والتوظيف بالنسبة للإنتاج أفضل مؤشر يعبر عنه حجم الصادرات الجزائرية خلال سنة **2015** كانت تقدر بـ**37787** مليون دولار ،في حين كانت تقدر بـ **62886** مليون دولار و**64974** مليون دولار خلال**2014** و**2013** على التوالي (المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الألي للجمارك)، و بالمقارنة كما تم الإشارة سابقا مع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد توجد علاقة طردية بن زيادة حجم هذا الأخير وزيادة حجم الصادرات، ما يؤكد التأثير القوي والإيجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على حجم الإنتاج الوطني، ونفس الشيء بالنسبة لتأثيره على حجم التوظيف حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال سنة **2014** قامت الشركات الأجنبية بخلق حوالي **18175**منصب عمل خلال سنة **2014** وحوالي**14951** منصب عمل خلال سنة **2015**، بالتالي ما يمكن استنتاجه من هذا التحليل إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذا دور كبير في تحسين مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي، وعلى هذا الأساس تعتمده معظم الدول النامية خاصة التي تعتمد على عائدات المحروقات كأالية لتحقيق التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر) .

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من خلال الجدول (09) يتبين لنا أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017):

الجدول (09): "التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2002-2017)"

المناطق	عدد المشاريع	القيمة (مليون د.ج)	مناصب الشغل
أوروبا	472	1.148.208	78.415
الاتحاد الأوروبي	332	666.499	44.646
أسيا	114	169.732	11.761
أمريكا	18	68.813	3.737
الدول العربية	262	1.057.257	34.462
إفريقيا	6	39.686	609
استراليا	1	2.974	426
متعددة الجنسيات	28	33.160	4.335
المجموع	901	2.519.831	133.583

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المتاحة عبر الموقع الالكتروني:www.andi.dz consulte le:2019/03/16

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح أن الاستثمارات الأوروبية قد احتلت المرتبة الأولى من حيث قيمة المشاريع حيث حققت من خلال472مشروع ما يعادل 1.148.208مليون دينار جزائري، ثم تأتي في المرتبة الثانية الدول العربية حيث حققت من خلال 262مشروع ما يعادل 10.057.257مليون دينار جزائري، ثم تأتي الاستثمارات الأسيوية والأمريكية في المرتبتين الثالثة والرابعة وأخيرا الدول الإفريقية. ولكن تبقى هـ<هـ القيم ضئيلة جدا مقارنة مع الاستثمارات الأجنبية في باقي الدول وبالتحديد العربية ويمكن إرجاع ذلك إلى كون بيئة الاستثمار أو مناخ الاستثمار في الجزائر غير ملائم.

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يوضح الجدول (10) أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2002-2017):

الجدول (10):"توزيع الاستثمار الأجنبي حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002-2017)"

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة(مليون دينار جزائري)	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الزراعة	13	1.44	5.768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82.593	3.28	23.928	17.91
الصناعة	558	61.93	2.050.277	81.37	81.413	60.95
الصحة	6	0.67	13.572	0.54	2.196	1.64
النقل	26	2.89	18.966	0.75	2.407	1.80
السياحة	19	2.11	128.234	5.09	7.656	5.73
الخدمات	136	15.09	130.980	5.20	13.842	10.36
الاتصالات	1	0.11	89.441	3.55	1.500	1.12
المجموع	**301**	**100**	**2.519.831**	**100**	**133.583**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المتاحة عبر الموقع الالكتروني www.andi.dz consulte le:2019/03/16

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح أن القطاع الصناعي يحتل الصدارة من حيث عدد المشاريع والتي تبلغ نسبتها 61.93% ويليها قطاع البناء بنسبة 15.76%، ويتميز القطاعين بمر دودية عالية للشركات خاصة في قطاع النفط وأيضا صناعة الأدوية وتحليت مياه البحر، وهي قطاعات تحقق عوائد مغرية تحفز وجود رأس المال الأجنبي بشكل كبير بالرغم من المخاطر المرتبطة بها.

بالنسبة لقطاع الخدمات، النقل، السياحة والزراعة لم تحض بالمستويات المنشودة، حيث سجل قطاع الخدمات 15.09% من القيمة الإجمالية للاستثمارات، يليها القطاع السياحي بنسبة 2.11%والقطاع الزراعي، 1.44% وهي نسب ضعيفة بالرغم من الجهود وسلسلة الإصلاحات والتحفيزات الممنوحة لهذه القطاعات.

المبحث الثالث: الفرص والتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أدت مجموعة واسعة من الإصلاحات والتدابير الاقتصادية التي باشرتها الجزائر في السنوات الأخيرة إلى تهيئة مناخ الاستثمار، ويعتبر إصدار الأطر القانونية وإنشاء الهيئات المكلفة بالاستثمار وتشجيع القطاع الخاص وتقليص دور الدولة في توجيه الاقتصاد من أهم تلك الإصلاحات، هذا فضلا عن تقديم ضمانات متنوعة هدفها تقليص الصعوبات والعراقيل التي تعاني منها البيئة الاستثمارية، غير أن ذلك لا ينفي وجود بعض العوائق التي قد تؤدي إلى تقييد التدفقات الاستثمارية الواردة.

وفما يلي سيتم عرض أهم الضمانات التي تقدمها الجزائر للمستثمر والعوائق التي يعرفها المناخ الاستثماري.

المطلب الأول: فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

قامت الجزائر باتخاذ العديد من الإجراءات الخاصة بحماية المستثمرين الأجانب والاستثمارات الأجنبية المباشرة على اعتبار أن الاستثمارات من هذا النوع لا تخلو من النزاعات التي قد تنشأ لسبب أو لآخر، لذلك فقد منحت العديد من الضمانات لتحفيز المستمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر هذا من جهة، ومن جهة ثانية لحماتيهم وضمان حقوقهم، حيث حددت هذه الضمانات بشكل واضح من خلال قوانين الاستثمار لسنة 1993 و2001 و2006 وعموما ترتكز مختلف الضمانات المتصلة بتحقيق مشاريع الاستثمار على أربعة مبادئ و هي: حرية الاستثمار – رفع القيود الإدارية – حرية تحويل رؤوس الأموال والعوائد الناتجة عن الاستثمار – اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وجود نزاعات، وقد تضمن قانون الاستثمار لسنة 2001 الضمانات الممنوحة للمستثمرين كتتمة و تعديل لما جاء به قانون الاستثمار 1993 و يمكن تلخيص الضمانات التي جاء بها في النقاط التالية:[1]

المساواة وعدم التمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب في مجال الحقوق الواجبات ذات الصلة بالنشاط الاستثماري.

– الإقرار باستمرارية المزايا المستفاد منها والمحددة في الأمر 01-03.

– الإقرار بمبدأ منع المصادرة الإدارية للاستثمارات المنجزة، وإذا وقعت مصادرة وفقا للتشريع المعمول به يترتب على ذلك تعويض عادل.

[1] الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 2001/08/22، ص 07.

– ضمان تحويل رؤوس الأموال والعوائد إلى الخارج بالنسبة للمستثمرين الأجانب دون تحديد سقف للمبالغ القابلة للتحويل.

– إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وقوع نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين غير المقيمين.

المطلب الثاني: تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

على الرغم من الجهود التي تقوم بـا الجزائر في إطار تحسين البيئة الاستثمارية من خلال سن القوانين واللوائح وإنشاء أجهزة وهيئات خاصة بترقيته، تبقى هناك مشاكل وعراقيل تحد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية إليها وقد أنجز البنك الدولي سنة 2002 دراسة خاصة حول مناخ الاستثمار في الجزائر حيث شملت أكثر من 560 مؤسسة على مستوى 09 ولايات وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

الشكل رقم (3): عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

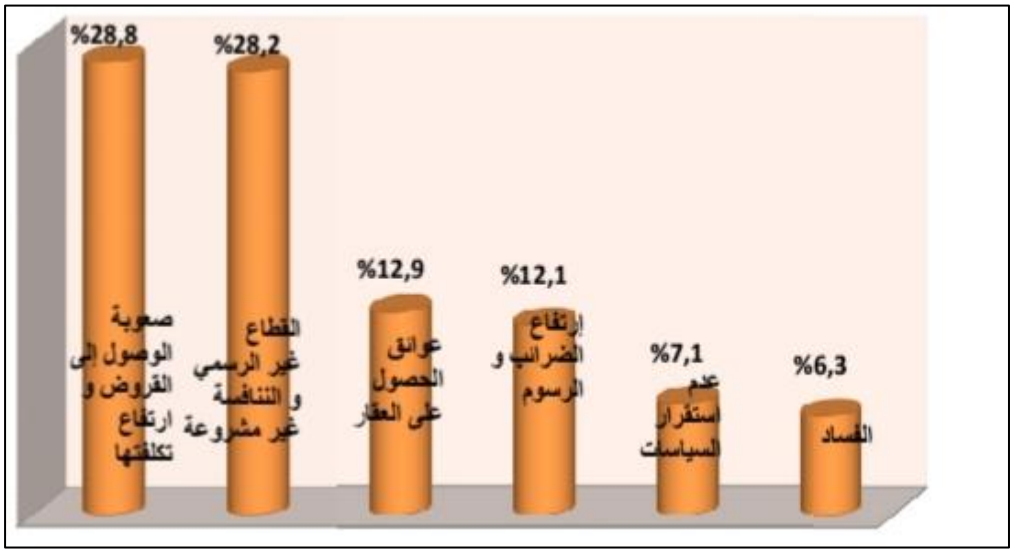

المصدر: Wold Bank، Algeria Investment Climat Asesement Wachington، USA، June، 2002، p9.(http://siteresources.worldbank.org/INTPSD/Resources/336195-1092412588749/Algeria ICA~3.pdf-- page consulté le 11/09/2014.)

يتضح من خلال الشكل أهم العوائق التي تعاني منها البيئة الاستثمارية في الجزائر، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

***عراقيل على مستوى الجهاز المالي:**

تعتبر العراقيل المالية من المشاكل التي تؤثر على أداء المؤسسات الناشطة بالاقتصاد الوطني، بحيث يعتبر النظام المصرفي الجزائري نظام تقليدي يفتقد للفاعلية والقدرة على التأقلم مع متطلبات المستثمرين، كما يتميز بثقل الإجراءات في المعاملات البنكية وضعف الرقابة وغياب الشفافية في منح القروض، بالإضافة إلى ما يلي:

- نقص الكفاءة المهنية لدى عمال البنوك، خاصة ما تعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض وتقييم المخاطر.
- ضعف أداء بورصة الجزائر.
- عدم فعالية ما هو متاح من صيغ تمويلية بديلة عن القروض البنكية.

***عائق القطاع غير الرسمي والمنافسة غير المشروعة:**

يعبر القطاع الموازي (القطاع غير الرسمي) عن مجموعة النشاطات الاقتصادية التي لا تخضع للقوانين المنظمة للاقتصاد، و بالتالي هو أحد أوجه المنافسة غير المشروعة، حيث يسيطر القطاع الموازي في الجزائر يسيطر على40 % من الكتلة النقدية في السوق الوطنية.[1]

وقد تنامت الظاهرة من جراء تراكم مجموعة من العوامل أهمها:

- ضيق الأسواق المحلية وانخفاض الدخل الفردي.
- ارتفاع معدلات الضرائب والرسوم بحيث كلما تعرضت النشاطات الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي إلى ضرائب مرتفعة كلما كان ذلك دافعا للتوجه نحو الاقتصاد الموازي.

***عائق العقار:**

يعتبر من أهم العراقيل التي تواجه المستثمرين لكون العقار يعد عاملا مساعدا في استقرار وتوطن المستثمرين، ومن أهم العناصر التي يمكن إدراجها ضمن هذا العنصر ما يلي:

- عدم توافق طبيعة الأراضي مع المشاريع المراد إنجازها.
- ارتفاع أسعار العقارات.
- طول المدة الزمنية المستغرقة في رد الهيئات المكلفة بمنح العقار على قرار استغلاله.

[1] محمد طالبي، اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد6، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، جانفي 2009،ص 326.

***العراقيل الإدارية والقانونية:**

تمثل العراقيل الإدارية و القانونية أحد الكوابح الرئيسية لتحسين مناخ الاستثمار وجذب رأس المال الأجنبي، ومن أهم ما يميز هذا الجانب في الجزائر هو البيروقراطية في الاجراءات ونقص الخبرات المتخصصة في الميدان وتعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وغياب التنسيق بينها، هذا فضلا عن انتشار الفساد و الرشوة.[1]

[1] محمد زعلاني، شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى اقتصاد الجزائر، أبحاث إدارية واقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 10، 2011ص 209.

خلاصة:

ان عملية تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر بدأت بشكل ملحوظ في بداية التسعينات من خلال الهيئات والتشريعات الصادرة في تلك الفترة بدء من وكالة دعم وترقية الاستثمارات في جزائر ومجموعة من القوانين تقدم التسهيلات اللازمة للاستثمارات الاجنبية في الجزائر وبرغم من ذلك لوحظ عزوف واضح للشركات الأجنبية عن الاستثمار بالجزائر، لذلك قامت الدولة بتعديل بعض التشريعات كان أبرزها تلك التعديلات الخاصة 3 أوت 2001المتعلقة بتطوير الاستثمار وصدور رقم واحد قدم العديد من الحوافز والتسهيلات التي تعمل على استقطاب رؤوس الاموال الأجنبية وبرغم من ذلك لم يتجاوز حجم الاستثمارات المستوى المطلوب بسبب التقارير الصادرة عن بعض مؤسسات تقييم الاستثمار.

الخـــاتمة

الخاتمة:

من خلال معالجتنا لجوانب موضوعنا في فصليه نجد أن مناخ الاستثمار يؤدي دورا معنويا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الجزائري، فالدور المعنوي الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو قطاعات الاقتصاد الجزائري خاصة القطاعات الإنتاجية، ويعتبر أيضا من العناصر الهامة في تحريك عجلة النمو الاقتصادي بما يقدمه من خدمات لتنمية الاقتصادية ونضرا لأهميته اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه حيث أصبح مجال للتنافس بين الدول نحو اجتذاب المزيد منها.

بالرغم من الامتيازات والضمانات الواسعة التي يقدمها الاستثمار الجزائري فاغلب المؤشرات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر كان بعيدا جدا عما كان متوقعا، حيث أن قرار الاستثمار لا يتوقف على حجم الامتيازات والإعفاءات الممنوحة له فقط، وإنما يرجع بالدرجة الأولى إلى مدى توافر المناخ الاستثماري الملائم.

فالمناخ الاستثماري الملائم لابد أن يكون من عناصر غير الاقتصادية كالاستقرار السياسي والأمني وأيضا وجود نضام قانوني فعال يحمي المستثمر الأجنبي وتوافر ثقة اجتماعية تتلاءم مع المستثمر الأجنبي بالإضافة إلى عناصر اقتصادية كالتحفيزات ضريبية وأسعار الصرف والحد من تدخل الدولة للتأثير في الظروف المنافسة وأيضا توفير عنصر فعال وهو مدى توفير شبكة قوية وحديثة من البيئة التحتية لمختلف مكوناتها.

لقد سعت الجزائر ومازالت تسعى جاهدة لتوفير مناخ استثماري جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بتنفيذ إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق، بالإضافة إلى الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر الذي وفر الكثير من الحوافز المالية المغرية، لكن هذه الإجراءات لم تنجح لحد الساعة في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولبلوغ الكفاءة في جذب هذه الاستثمارات يجب توفر هذه الإجراءات وتحفيزات للمناخ الاستثماري بشكل مجتمع.

نتائج اختيار لفرضيات:

– تعتبر التغيرات المؤثرة في سلوك المستثمر وفي قراره مكون من مكونات مناخ الاستثمار ومن المحددات الجاذبة للمستثمر الاجنبي سواء سياسية، اقتصادية، قانونية، ادارية، اجتماعية وثقافية مؤكده لأن المناخ الاستثماري يعد نتيجة تفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي تؤثر على ثقة المستثمر وتعمل على تشجيعه وتحفيزه على استثمار امواله في دولة ما دون غيرها.

– هناك تحسين في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المستقطب في الجزائر، ولكن تبقى متواضعة مقارنة بحجم الفرص والفرضيات المتاحة مؤكده لأن الجزائر سعت الى تحسين مناخها الاستثماري وبيئة الاعمال من خلال القيام الاصلاحات الاقتصادية شاملة قصد جذب واستقطاب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة خاصة بعد ادراكها لأهمية ودور هذا النوع من الاستثمارات لدفع عجلة تنمية الاقتصادية هذا من جهة ومن جهة اخرى رغبتها في استغلال امكانيات ضخمة ومتنوعة.

– الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قطاعيا يستهدف البترول بدرجة أولى، اما جغرافيا فأغلب الاستثمارات فيها تحمل الجنسية الامريكية والأوروبية مؤكده ان سعر البترول في الاسواق العالمية انخفض هذا ما ادى دون شك إلى انخفاض حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من جزائر وحتى تحفز الدولة تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة من جديد شرعت الى تدابير جديده في شكل تعديلات بقانون المالية لترقية الاستثمار.

– تعتبر كثرة الموارد الطبيعية وحجم السوق من النقاط الإيجابية في مناخ الاستثمار في الجزائر بينما تغير قوانين الاستثمار وبكئ الاجراءات الادارية وتعقيدها من أبرز النقاط السلبية مؤكده ان بعض المؤشرات لاتزال تؤثر بشكل سلبي على تنافسية الاقتصاد الجزائر وخاصة الشفافية والسياسات المنتهجة وفعالية مجالس ادارة المؤسسات ونوعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

نتائج البحث:

– نجاح الاستثمار الأجنبي مرهون بتوفير ظروف مناخية وشروط اقتصادية وامنية وسياسية ملائمة.

– على رغم من جملة تحفيزات وضمانات الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر إلى أن هناك بعض معوقات والعراقيل التي تقف في وجه هذا الاخير وتحول دون تحقيقه على أكمل وجه.

– يعد مناخ الاستثمار مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وبالتالي تؤثر في حركة رؤوس الأموال.

– يعد مفهوم الاستثمار من المفاهيم الاساسية التي يجب تحديدها بدقة عالية واهتمام خاص نظرا لما قد ينتج عن خلاف ذلك من منازعات بين المستثمرين الاجانب والدولة أو عند تطبيق الاتفاقيات الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف بشأن حماية الاستثمارات الأجنبية.

آفاق البحث:

هناك بعض المواضيع جديرة بأن تكون محل ابحاث ودراسات اخرى مستقبلية متمثلة فيما يلي:

- دراسة السياسات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر.
- دور السياسات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الجزائر.
- دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في تهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

1) البحار سعيد، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة 1991.

2) جميلة الجوزي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، الدول العربية نموذجيا، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 17، المجلد 1، جامعة الجزائر ،2008.

3) سعيفان سمير، مقالات في الاقتصاد والإدارة في سوريا، الطبعة الأولى، مطبعة اليازجي، دمشق،2000.

4) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، الكويت،2011.

5) ناجي بن حسين ، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الجندول، العدد24، جامعة قسنطينة، الجزائر، سبتمبر2005.

6) زغبه طلال، دراسة تحليلية قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر،2015.

7) العسوي ابراهيم، قياس مؤشرات التنمية، دار الوحدة العربية، مصر، 1985.

8) ابو قحف عبد السلام، اقتصاديات إدارة الاستثمار، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993.

9) مركز الدعم واتخاذ القرار، تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار، منشورات قطاع الدراسات التنموية، مصر،2004.

10) سرمد الكوكب الجميل ،الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار حامد لنشر،عمان،2001.

11) غاي فيرمان، تسيير الاستثمار الأجنبي المباشر، توصيات وتحذيرات، مجلة التمويل والتنمية، المجلد1، صندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية، مارس، 1992.

12) عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

13) علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الواحد والثلاثون، 2004.

14) بو جمعة بلال، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماجستير، جامعة الجزائر، تلمسان،2007.

15)الفرنشاوي حاتم، تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006.

16)زغدار احمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، عدد3، الجزائر، 2004.

17)بودهان مسطفى، ألأسس ولأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر ، الملية لطبعة ولإعلام للنشر والتوزيع ،الطبعة لأولى ،2000 .

18)خلاقة اسماهان، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة المدرسية العلي للإدارة،2007.

19)مؤسسة التمويل الدولية،الاستثمار الأجنبي المباشر الدروس المستفادة من الخبراء، ت التعليمية، صندوق النقد الدولي، رقم 5 واشنطن، سبتمبر1997.

20)باكر مصطفى، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج إعادة المعهد العربي لتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات بمجلس الوزراء بمصر،2824 يناير2004.

21)فراح ياسين، الاستثمار الأجنبي المباشر حدوده في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، تخصص مالية المركز الجامعي بحي فارس المدية 2007،2006.

22)فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، الأردن، عالم الكتب الحديث،(2007) .

23)ابو قحف عبد السلام، إدارة العمال الدولية، مصر، دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية،(2002).

24)قويدري محمد، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية17 و18 افريل، الجزائر،(2006) .

25)جابر سطحي، أطروحة دكتوراه دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية، إشراف عبدا لله غالم، جامعة محمد خيضر بسكرة 2018/2017.

26)فيصل زمال، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في اقتصاديات الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية فرع المالية، إشراف الشريف بقة، جامعة العربي تبسي 2004/2003.

27)احمد نصير، محمد بشير، تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال مؤشرات الدولية والاقليمية. حالة المملكة العربية السعودية. المجلة الجزائرية الاقتصادية، ع7، ديسمبر 2017، جامعة حمة لخضر الوادي 2017.

28) مرداوي كمال، الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع وتهيئة الاستثمار، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان ،2004.

29) كرامة مروة، رايس حدة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، دراسة تحليلية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني ،2012.

30) عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية -17 .08 أفريل، الجزائر،2006.

31) كرامة مروة، رايس حدة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، دراسة تحليلية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني ،2012.

32) بن بريكة عبد الوهاب، نجوى حبه ،دور الأجهزة الحكومية في دعم الاستثمارات المحلية وتقليص حجم البطالة- دراسة حالة ANSEJ وCNAC بسكرة-،مداخلة بالملتقي الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر.

33) المادة06، من المرسوم التنفيذي رقم 96- 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996،المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانو الأساسي، الجريدة الرسمية رقم 52، الصادرة يوم 11سبتمبر 1996.

34) المواد 01- 02- 06، من المرسوم التنفيذي رقم 01- 281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، الجريدة الرسمية رقم 55، الصادرة بتاريخ 26سبتمبر 2001.

35) المواد 01- 02- 03، من المرسوم التنفيذي رقم 94- 319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات وسير وكالة ترقية الاستثمار ودعمها ومتابعتها، الجريدة الرسمية رقم 67، الصادرة بتاريخ 19أكتوبر 1994.

36) بعلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد04.

37) منتدى المهندس الجزائري، WWW.INGDZ.COM، تاريخ الاطلاع: 2015/04/02، على الساعة: 10:17.

38) المادة04، من المرسوم التشريعي 94- 319.

39) المادة 03، من المرسوم التنفيذي رقم 06- 355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، يتعلق بصلاحيات ا لمجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية رقم 64، الصادرة بتاريخ11 أكتوبر 2006.

40) صالح مفتاح، دلال بن سمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية،دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد44،2008.

41) المواد (01- 05)، من المرسوم التنفيذي رقم 04- 14 المؤرخ في 22يناير 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانون الأساسي، الجريدة الرسمية رقم 06، الصادرة بتاريخ25 يناير 2004.

42) قايس نرجس، دور وكالات دعم الاستثمار في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية أم البواقيANDI. مذكرة ماجستير أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهديي أم البواقي، الجزائر،2014.

43) حلمي حكيمة، ساسان نبيلة، الاستثمار في الجزائر –تقييم لمناخ وقراءة في ملامح، جامعة قالمة، الملتقي الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة قالمة، يومي 09 -2014/12/10 .

44) كسرى مسعود، طهراوي دومة على، تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر. دراسة استقصائية من المؤسسات الاجنبية بالجزائر الملتقى الوطني حول: الترقية وتنمية الاستثمار في الجزائر، جامعة قالمة، يومي 2014/12/10.09.

45) اقسام حسنة، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد الإصلاحات مع الإشارة إلى حالة كوريا الجنوبية، ماليزيا، مصر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2011.

46) نشرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمارات الصناعية بالوطن العربي، الاستثمارات والشراكة، المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية، العدد29،2013.

47) الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 2001/08/22.

48) محمد طالبي، اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد6، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، جانفي 2009.

49) محمد زعلاني، شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى اقتصاد الجزائر، أبحاث إدارية واقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 10، 2011.

المراجع الأجنبية:

1) OECD،third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment.paris.1999.
2) ANSEJ ،Agence National de Soutien à I'Emploi des Jeunes.
3) Transparency International .http:// Transparency. Org/index.
4) CUNCED ،Examen de la politique d'investissement en Algérie ،mars2003 (http://unctad.org/fr/docs/itepc 20039 _fr.pdf) . page consulte le 07/08/2015.
5) Henry. p; Abdelkrim. S et de Saint- Laurent .B ،investissement direct étranger vers MEDA en 2007:la Bascule ،ANIMA Investment Network ،Etude n° 1،Mai. P83. http://www. animaweb. org/uploads/bases/document/Inv _ EtI_Bilan-IDE-MEDA-2007_Fr_15-5-08_2.pdf)page) concult le27/10/2015.